# السياسة الزراعية لكل من الدول المتقدمة والدول النامية وأثرها على التجارة الدولية

د. محمود حسن حسنى *

## ١ . مقدمـة :

شهد الاقتصاد العالمى تغييرات ضخمة خلال الخمس وعشرين سنة الماضية . وقد أثر ذلك بشكل كبير على اقتصاديات الزراعة، وعلى كيفية تناول الظواهر المتعلقة بالقطاع الزراعى بالتحليل. ومن الملاحظ منذ الحرب العالمية الثانية، أن التجارة الدولية تنمو بأسرع من معدل نمو الناتج العالمى الإجمالى ، فيما عدا بعض السنوات كاستثناء. وقد شهدت فترة السبعينيات زيادة كبيرة فى معدلات نمو التجارة العالمية .

وكان معدل نمو الصادرات العالمية من السلع الغذائية ٤ ٪ سنوياً فى المتوسط خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٤ ، على حين بلغ هذا المعدل بالنسبة للمواد الخام الزراعية نحو ٣,١ ٪ سنوياً خلال نفس الفترة، مقارنة بمعدل النمو الخاص بالتجارة السلعية ككل والذى بلغ ٥,٥ ٪ سنوياً خلال نفس الفترة المشار إليها. واستأثرت دول العالم المتقدم بنصيب الأسد من التجارة الزراعية بشقيها (السلع الغذائية ، والمواد الخام الزراعية ) مع اتجاه هذا النصيب نحو الزيادة عبر الزمن. فقد كانت صادرات الدول المتقدمة من الغذاء نحو ٥٧,٥ ٪ من إجمالى صادراته العالميه فى عام ١٩٧٠ ، وبلغت ٦٢,٥ ٪ فى عام ١٩٧٥ ، ووصلت إلى نحو ٧٠ ٪ فى عام ١٩٩٢. أما المواد الأولية الزراعية ، فقد بلغ نصيب العالم المتقدم منها نحو٥٥,٤ ٪ ، ٥٨,٩ ٪، ٦٨ ٪ ، خلال نفس هذه السنوات على الترتيب، (الجدول رقم ١).

* د. محمود حسن حسنى : كلية التجارة وإدارة الأعمال - جامعة حلوان.

وتستعرض هذه الورقة ، أنواع السياسات الزراعية وأهدافها بصفة عامة ، ثم تنتقل إلى تحرير التجارة الزراعية العالمية وآثاره المتوقعة فى ظل اتفاق الزراعة فى إطار جولة أوروجواى للجات . ويأتى بعد ذلك دور السياسات الزراعية فى الدول المتقدمة ، حيث اقتصر الأمر على تناول السياسات الخاصة بالاتحاد الأوروبى ، والولايات المتحدة الأمريكية باعتبارهما أكبر اللاعبين فى العالم . وبعد ذلك ، تم تناول السياسات الزراعية فى دول التحول الاقتصادى بأوربا الشرقية ، وفى ضوء الدور الاستراتيجى الذى تلعبه الزراعة فى الدول النامية ، كان من الضرورى أن نتعرف على السياسات الزراعية فى هذه المجموعة من الدول . وبالطبع ،التعرض للسياسات الزراعية فى مصر ، لمعرفة أثر برنامج الإصلاح الاقتصادى على هذا القطاع الحيوى للاقتصاد المصرى .

## ٢ . أنواع السياسات الزراعية وأهدافها :

هناك اختلاف واضح فى معاملة القطاع الزراعى بين الدول المتقدمة والدول النامية من ناحية ، وداخل مجموعة الدول المتقدمة من ناحية أخرى . فالدول الصناعية تتدخل ، بصفة عامة ، من أجل رفع الأسعار الزراعية ، على حين تميل الدول النامية إلى التدخل بشكل يجعل الأسعار الزراعية أدنى من مستوياتها العالمية.

ومن صور الاختلاف فى معاملة القطاع الزراعى داخل مجموعة الدول المتقدمة أن حكومة الولايات المتحدة تدفع إعانات للمزارعين كى يتوقفوا عن إنتاج المزيد من الحبوب ، على حين يدفع الاتحاد الأوربى إعانات للمزارعين كى يزيدوا من زراعتهم للحبوب - كان ذلك قبل الشروع في إصلاح السياسة الزراعية المشتركة نتيجة مفاوضات جولة أورجواى ، أما فى اليابان ، فيحصل مزارعو الأرز على ما يعادل ثلاثة أمثال السعر العالمى مقابل محصولهم.

ومن الملاحظ أنه مع اتجاه الدول نحو النمو ، فإنها تميل إلى تقديم الحوافز للإنتاج الزراعى المحلى . وكلما انخفضت الميزة النسبية لدولة ما فى الزراعة ، كلما اتجهت إلى تقديم الحماية لقطاعها الزراعى. ولذلك أصبحت الحماية الزراعية سمة من سمات معظم الدول الصناعية القائمة على نظام السوق.

وغنى عن البيان أن آليات السوق السياسى تصبغ التغيرات فى السياسة الزراعية . ففى الدول الصناعية التى يزداد فيها الوزن السياسى للمزارعين ، نجد أن السياسات الزراعية تتحول من مرحلة استغلال الزراعة إلى حمايتها ، أما فى الدول النامية التى تسعى إلى التنمية من خلال القطاع

الصناعى ، فالأرجح أن تميل السياسات الزراعية إلى التحيز ضد الزراعة ، ومحاولة تعبئة الفائض الزراعى وتحويله إلى الصناعة.

وبصفة عامة ، يمكن تقسيم السياسات الزراعية إلى ثلاثة أنواع هى السياسات السعرية ، والسياسات التسويقية ، والسياسات الهيكلية . وهذا التقسيم يكون لأغراض التحليل ، ذلك لأن هذه السياسات تتكامل ، وتتفاعل مع بعضها ، بحيث لا نستطيع أن نعزو التطورات الحادثة فى القطاع الزراعى لأحد هذه السياسات دون سواها .

**٢ / ١ السياسة السعرية الزراعية :**

تمس السياسة السعرية الزراعية جوانب عديدة ، والتعرف على هذه الجوانب يقتضى توجيه بعض الأسئلة مثل : ما هو نظام الضرائب والإعانات الذى تشتمل عليه السياسة السعرية الزراعية؟ ، ما هى الآثار التى تنتج عن هيكل الحوافز الإيجابية والسلبية؟، وهل يتفق هذا الهيكل مع المزايا النسبية لهذا القطاع ، بحيث يساعد ذلك على تحقيق الأهداف الإنمائية للدولة ؟، ما هى المكاسب والخسائر الناشئة عن النظام الراهن ، وما هى التغيرات المقترح إدخالها عليه من منظور المصالح الفردية والاجتماعية؟، ما هو المدى والسلوك المسموح به لأثر الأسعار العالمية وتطورات الأسواق العالمية ، على الأسعار المحلية للصادرات والواردات؟

وتؤثر سياسة التنمية التى تنتهجها الدولة على السياسات السعرية الزراعية ، فإذا كانت سياسة التنمية ترمى إلى إشباع الحاجات الأساسية، نجد أن الأسعار الزراعية تتجه نحو زيادة الاكتفاء الذاتى من الحاصلات الزراعية (وخاصة الغذائية)، كما تعمل على خلق هياكل إنتاج ذات توجه يعتمد على الطلب، وتوليد أسعار نسبية تتفق مع ضرورات الطلب والإمكانات الفنية لأصحاب المزارع الصغيرة (وصغار المزارعين)، وعلى ذلك ، يتم توجيه السياسات السعرية لخدمة جماعات معينة مستهدفة ، وأسواق سلعية معينة.أما إذا كانت سياسة التنمية ذات توجه إنمائى فقط ، فإن الأسعار الزراعية للمنتجات الغذائية، وأسعار مدخلات الإنتاج ، تميل لمصلحة الحضر وقطاع الصناعة، كما تتجه الأسعار النسبية (الناتج : المدخلات) لتعكس مصالح المنتج الزراعى الأكثر كفاءة.

ويعتبر التدخل فى تحديد الأسعار الزراعية من أكثر أدوات السياسة فعالية فى الأجل القصير، بغرض التأثير على رفاهة المستهلكين ، ودخول المنتجين الزراعيين ، واقتصاديات المناطق الريفية. وليس معنى ذلك إهمال الآثار طويلة الأجل الناجمة عن السياسة السعرية، وخاصة تلك التى

تنتج عن استخدام العوائق التجارية لحماية دخول العاملين فـى الزراعـة. وتأخذ السياسة السعرية الزراعية عدة أشكال فى التطبيق ، يمكن تبيانها فى الجدول رقم (٢) .

**٢ / ٢ السياسة التسويقية الزراعية :**

على الرغم من الأهمية الكبيرة للتسويق الزراعى ، فقد عانى من الإهمال - فى أحوال كثيرة - عند تصميم وصياغة خطط التنمية الزراعية. فقد تركز الاهتمام على سياسات الإنتاج والأسعار، على اعتبار أن زيادة إنتاج الغذاء ، مثلا ، سوف يسهم في تحسين الوضع الغذائى للسكان ، وتلعب هذه الزيادة دور المحرك للتنمية الريفية ، وذلك بافتراض أن الأسواق سوف تتطور بشكل تلقائى للتكيف مع زيادة الإنتاج . وتشير الخبرة العملية إلى أن غياب التسويق الكفء ، يمكن أن يعوق الإنتاج والتنمية الريفية بشكل حاد .

ويضم التسويق الزراعى كافة الأنشطة المتعلقة بتحويل ، وتخزين ، ونقل المنتجات الزراعية للمستهلك المحلى والأجنبى. وبالتالى فهو يسهم بقدر كبير في توليد القيمة المضافة وفرص التوظف. ومن ثم فهو دالة فى مرحلة التنمية التى يمر بها الاقتصاد القومى ، ويقوم بالوظائف التسويقية مجموعة من الأجهزة والتنظيمات مثل المشروعات التجارية المستقلة ، والتعاونيات الزراعية ، والمشروعات الزراعية التى تقوم بالتصنيع والبيع بالتجزئة، ومجالس التسويق الحكومية ، وأخيراً الشركات عابرة القارات .

وتتمثل أهداف السياسة التسويقية الزراعية فيما يلى :

١- ضمان الاستقلال الوطنى، ويتحقق ذلك برفع نسب الاكتفاء الذاتى ، وتنويع الإنتاج .

٢- زيادة مستوى الرفاهة القومية، من خلال زيادة الناتج الاجتماعى الحقيقى ، ويأتى ذلك بتشجيع التنمية التكنولوجية ، وتنمية الموارد البشرية، وتحسين كفاءة رأس المال وزيادة المتاح منه .

٣- تحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال تحقيق استقرار الأسعار الزراعية، وتوجيه التسويق الزراعى ، وخلق فرص عمل جديدة فى أنشطة تتسم بكثافة استخدام عنصر العمل .

وتعتبر مجالس التسويق الحكومية أهم أدوات السياسة التسويقية الزراعية. ويعود تاريخ إنشائها إلى أزمة الكساد العالمى فى عام ١٩٢٩ ، حيث اعتبر الفشل التسويقى هو العامل الرئيسى فى وقوع هذه الكارثة . وقد ترتب على ذلك أن أصدرت الحكومة البريطانية قوانين لتنظيم التسويق الزراعى فى عامى ١٩٣١ ، ١٩٣٣ ، والتى بمقتضاها تم إنشاء مجالس التسويق ، ثم قامت دول

أخرى بإنشاء مجالس مشابهة. وتنقسم مجالس التسويق إلى مجالس تسويق تجارى ملزمة، ومجالس تسويق غير تجارى تهدف إلى تنظيم العرض .

ويقدم الجدول رقم (٣) ، وصفاً تفصيلياً للأنواع المختلفة للمجالس التسويقية، ومسئولياتها ، وتأثيرها على هيكل السوق ، وعلى المنتجين ، والمستهلكين ، وكيفية تمويل هذه المجالس.

**٣/٢ السياسة الهيكلية الزراعية :**

إن السياسات الهيكلية الزراعية يتم تصميمها لتشجيع التغير فى حجم أو تنظيم المشروعات الزراعية ، وتلطيف حدة الصعوبات الناتجة عن هذه التغيرات، أو لإيجاد وسائل بديلة للحفاظ على المنافع الاجتماعية غير المالية التى تواجه خطر الضياع فى خضم العمليات غير المقيدة لقوى السوق. وقد تحدث التغيرات المشار إليها بصورة بطيئة عبر أفق زمنى طويل ، وبالتالى لا تحتاج إلى مواجهتها بالسياسات الهيكلية، ولكن فى أحيان أخرى، تحدث هذه التغيرات بشكل سريع وشديد، وتفرض نفسها على اهتمامات العامة، ورجال السياسة، بسبب تأثيرها على الأحوال المعيشية ومصالح المواطنين، وهنا يأتى دور السياسات الهيكلية .

وفى الزراعة تحدث التغيرات الشديدة خلال عملية التحول من الزراعة التقليدية إلى الزراعة الحديثة والتغير الفنى الذى يغير علاقات المدخلات / المخرجات لنظام زراعى قائم ، أو يقدم نظاماً زراعياً جديداً ، أو التغير فى أنماط الملكية الزراعية ، والتغيرات فى الموارد المائية ، والتغيرات البيئية . وفى العادة ، يثور أمام صانع القرار سؤال يتعلق بدور الدولة فى مساعدة التغير الهيكلي في الزراعة؟ وكيف يتم تخصيص مصادر التمويل المتاحة بين السياسات الهيكلية وسياسات دعم الأسعار؟

إن الإجابة على السؤال السابق بشقيه، تتطلب التفرقة بين الهيكل المثالى الذى يمثل الهدف النهائى للسياسة العامة - وهو فى رأى الباحث غير محدد المعالم - وبين السرعة المطلوبة للوصول إلى هذا الهيكل . ويتوقف ذلك على عدة عوامل أهمها : أن تكون ممكنة من الناحية المادية، وأن تكون سليمة من الناحية الاقتصادية ، وأن تكون مرغوبة من الناحية الاجتماعية.

ومن أبرز التغيرات الهيكلية، تغير نسبة السكان العاملين فى الزراعة إلى إجمالي السكان من فترة لأخرى ، فقد حدث تغير كبير فى هذه النسبة فى معظم الدول الصناعية - وخاصة في الفترة التى تلت نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ - ونتج ذلك عن جذب الصناعة لأعداد كبيرة من

السكان ، وإدخال الميكنة الزراعية. إن الهجرة غير المخططة من الريف إلى الحضر، تسبب العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهنا يأتى دور السياسات الهيكلية الزراعية، ويساعدها فى هذا الصدد السياسات السعرية والدخلية الزراعية .

ومن أبرز أشكال السياسة الهيكلية الزراعية، ما اصطلح على تسميته بالإصلاح الزراعى. وأول ما يثور فى الذهن عند سماع هذا الاصطلاح، هو الاتجاه نحو تجزئة الملكيات الزراعية الكبيرة إلى وحدات أصغر، لتوسيع قاعدة الملكية (مثلما حدث فى بعض دول أوروبا الغربية خاصة أيرلندا، وفى جنوب إيطاليا)، ولكن الأمر ليس كذلك، حيث يمكن أن يسير الإصلاح الزراعى فى الاتجاه العكسى، من خلال السعى نحو تجميع الوحدات الزراعية الصغيرة لتكوين وحدات أكبر تكون أكثر ملاءمة لأنماط الزراعة الحديثة وكفاءة الاستغلال، أو الاتجاه إلى دمج هذه الوحدات الأكبر لإنشاء وحدات أكثر اتساعا، حيث هناك اتجاه نحو ارتفاع الحد الأدنى للحجم الكفء للوحدة الزراعية .

ومن أبرز الجوانب التى تدخل فى إطار السياسة الهيكلية الزراعية، موضوع الموارد المائية. ففى الأقاليم التى يكون فيها المطر غير كاف لأنشطة الزراعة، يكون المعروض المائى واحداً من أكثر الأمور أهمية وحساسية ، وأحياناً يكون أكثر أهمية من ملكية الأرض ذاتها . وهنا يأتى دور السياسة الهيكلية ، والتى تضم تحت لوائها العديد من الجوانب الفنية والاقتصادية والمالية والقانونية والإدارية والسياسية . وهنا تبرز على السطح قضية تسعير مياه الرى، وكفاءة استخدام المياه، وغير ذلك من أمور، ومن الأمور ذات الصلة الوثيقة بالسياسات الهيكلية الزراعية ، تلك المتعلقة بالاهتمامات البيئية. فهناك اعتقاد بأن السياسات السعرية الزراعية أدت إلى وجود بعض التأثيرات الضارة بمعيار ارتفاع درجة التلوث (نتيجة الإفراط فى استخدام المبيدات والأسمدة)، وتآكل التربة الزراعية (مشكلة التصحر) ، وتدهور نظم الرى، والاتجاه نحو قطع الغابات ... إلخ . وهنا يأتى دور السياسات الهيكلية فى إعادة الأمور إلى نصابها، وتلطيف حدة هذه الآثار الضارة ، بحيث تلعب السياسات الزراعية (سعرية ، وتسويقية ، وهيكلية) دورها بشكل متناغم.

### ٣- تحرير التجارة الزراعية العالمية وآثارها :

من الصعوبة بمكان دراسة أثر السياسة الزراعية لكل من الدول المتقدمة والدول النامية على التجارة الدولية،دون دراسة الاتجاهات الراهنة الساعية إلى تحرير التجارة الزراعية العالمية. فإجراءات تحرير التجارة الزراعية ترتب عليها بعض الالتزامات على الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية،الأمر الذى يستدعى إجراء بعض التعديلات على السياسة الزراعية لجميع دول العالم المتقدم

منها والنامى.

وقد عقدت ثمان جولات للمفاوضات متعددة الأطراف التى تسعى إلى علاج مشاكل التجارة والتعريفات الجمركية، بدأت بمفاوضات جنيف عام ١٩٤٧، وانتهت بمفاوضات جولة أوروجواى التى بدأت عام ١٩٨٦ وانتهت بتحرير الوثيقة الختامية لهذه الجولة فى أبريل ١٩٩٤، على أن يبدأ التنفيذ ابتداء من يناير ١٩٩٥.(هـ. ب. كليمنز بونكامب ١٩٩١ ، ص ١٠ - ١٥). وقد حققت جولة أوروجواى تقدماً رئيسياً - لأول مرة - تمثل فى اتفاق الزراعة ، الذى جعل هذا القطاع يعمل فى ظل قواعد أكثر شفافية، والاتجاه نحو التحرير المتصاعد للتجارة الزراعية، ويهدف اتفاق الزراعة لجولة أوروجواى إلى تحريك الدول الأعضاء نحو هدف محدد يتمثل فى إنشاء نظام للتجارة الزراعية يتسم بالعدالة، ويقوم على آليات السوق. ويتحقق ذلك من خلال التخفيض التصاعدي للدعم الحكومى وإعانات التصدير، وتحويل القيود غير الجمركية إلى قيود تعريفية، مع العمل على خفضها بعد ذلك، وتقليل القيود على دخول الأسواق، وحث الدول الأعضاء على تقليل الاختلالات فى التجارة الزراعية العالمية، ومنع حدوث اختلالات جديدة.

ويشير استبعاد الزراعة من جولات الجات السابقة، إلى صعوبات أن تقوم الدول بإخضاع سياساتها الزراعية للضوابط المطبقة على السلع الأخرى القابلة للاتجار. وتوصف أوضاع القطاع الزراعى بأنها فوضى ناجمة عن العديد من السياسات الزراعية المؤدية لوجود الاختلالات. فتارة تسعى السياسات إلى رفع الأسعار المحلية عن الأسعار العالمية، وتارة أخرى تسعى إلى خفض الأسعار المحلية، وعزلها عن حركات الأسعار العالمية. وتقوم بعض البلدان بتقديم الإعانات للقطاع الزراعى، بينما تقوم دول أخرى بفرض الضرائب على ذلك القطاع.

وقد تأرجحت جولة أوروجواى بين النجاح والفشل بسبب مشاكل الزراعة. فقد تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية بمجموعة من المقترحات تتسم بالطموح الزائد، كما تزعمت أيضا مجموعة من الدول المتقدمة والنامية المصدرة للسلع الزراعية، أطلق عليها اسم "مجموعة كيرنز تضم (الأرجنتين، أستراليا، إندونيسيا، أوروجواى، البرازيل تايلاند، شيلى، الفليبين، فيجى، كندا، كولومبيا، ماليزيا، نيوزلندا، المجر). وعلى النقيض كان الاتحاد الأوربى تسانده اليابان وكوريا يعارض فى حجم الإصلاحات المطلوب تحقيقها، وكان يتوقع أن يتم استبعاد موضوعات الزراعة من على طاولة المفاوضات قبل انتهائها، ولكن انسحاب ممثلى الدول الأعضاء فى مجموعة كيرنز، وتهديدات الولايات المتحدة باتخاذ إجراءات ثأرية ضد الاتحاد الأوربى، مهد الطريق للوصول إلى حل وسط،

حتى تم توقيع اتفاق الزراعة.(Stefan Tangermann 1991.pp.53-54)

وتتمثل ملامح اتفاق جولة أوروجواى عن الزراعة فى النقاط الآتية :

١- إعانات التصدير للسلع الزراعية :

تم الاتفاق على خفض بنود الإنفاق المخصص لدعم الصادرات فى موازنات الدول الصناعية بمقدار ٣٦ ٪ من قيمتها، وذلك قياساً إلى مستواها خلال الفترة ٨٦ / ١٩٨٨ كفترة أساس، وذلك خلال ست سنوات، بشرط ألا يقل التخفيض عن ٦ ٪ فى السنة الأولى. وبالنسبة للدول النامية، يكون التخفيض بنسبة ٢٤ ٪ خلال عشر سنوات .

كما يتم تخفيض حجم الصادرات المتلقية للدعم بنسبة ٢١ ٪ من فترة الأساس ( مع ضرورة القيام بتخفيض مبدئى قدره ٣,٥ ٪ فى السنة الأولى ) خلال ست سنوات بالنسبة للدول المتقدمة. أما الدول النامية، فيكون التخفيض فيها مقداره ١٤ ٪ خلال عشر سنوات .

وغنى عن البيان، أن اتفاق الزراعة لا يغطى عدة أنواع من برامج دعم التصدير، ومثال ذلك دعم ائتمان التصدير، وضمانات الائتمان، وبرامج التأمين، ولكن على الحكومات أن تلزم نفسها بالقواعد التى تم الاتفاق عليها دولياً فى هذا الصدد .

٢- فتح الأسواق أمام الواردات الزراعية :

ينص الاتفاق على القيام بعملية تعرفة للقيود غير الجمركية، حيث يتم تحويل العوائق غير التعريفية إلى ما يكافئها من تعريفات، على أن تخضع هذه المكافئات لعمليات تخفيض بنسبة ٣٦٪ فى المتوسط (متوسط غير مرجح) عبر فترة ست سنوات ، مع ضرورة تخفيض كل بند جمركى بنسبة ١٥ ٪ على الأقل خلال الفترة المعنية، وذلك استناداً إلى فترة الأساس٨٦/ ١٩٨٨. وبالنسبة للدول النامية، يكون التخفيض بنسبة ٢٤ ٪ فى المتوسط، على ألا يقل التخفيض الخاص بكل بند على حده عن نسبة ١٠ ٪، وذلك خلال فترة عشر سنوات . أما الدول الأقل تقدماً، فعليها التزام بربط تعريفتها الجمركية، مع استثنائها من كافة التزامات التحرير .

٣- الدعم المحلى للمزارعين :

وضع اتفاق الزراعة سقفاً على إجمالى الدعم المحلى ، الذى تقدمه الحكومة للمنتجين ، مع تخفيض هذا الإجمالى بمقدار ٢٠ ٪ عن مستواه السائد خلال فترة الأساس ،ويتم ذلك عبر فترة ست سنوات. ولكن للدولة أن تستبعد عدة أنواع من الإعانات مثل برامج الدعم في حالة قصور أو عدم كفاية المدفوعات فى الولايات المتحدة الأمريكية، وبرامج المدفوعات التعويضية فى الاتحاد الأوروبى،

كما أن تدابير الدعم المحلى التى تقل عن ٥ ٪ تكون مستثناة من هذا الالتزام ، وكل ما يندرج تحت ما يطلق عليه إعانات الصندوق الأخضر التى تؤثر على برامج خدمية حكومية معينة، والمخزون العام لغرض تحقيق الأمن الغذائى، وبرامج شبكة الأمن الاجتماعى، وفى حالة الكوارث الطبيعية.

٤- تدابير حماية صحة الإنسان والصحة النباتية والحيوانية :

عند حدوث تعارض بين أحكام اتفاق الزراعة وأحكام اتفاق الصحة ، تكون الأولوية لأحكام اتفاق الصحة، شريطة أن يستند ذلك إلى المبادئ العلمية ، وأن يطبق على أساس غير تمييزى .

٥- الشرط الوقائى للدولة المستوردة :

يطبق هذا الشرط فى حالة حدوث زيادة كبيرة مفاجئة فى الواردات من سلعة معينة، يترتب عليها ضرر جسيم أو تهديد بضرر جسيم للصناعة المحلية المتنافسة مع السلعة المستوردة. ويكون من حق الدولة المدعية بتعرضها للضرر أن تحمى نفسها عن طريق فرض ضرائب على السلعة المستوردة، أو تطبيق القيود الكمية المضادة للمنافسة الضارة، ولكن لا يحق لها تطبيق الاثنين معاً فى نفس الوقت . والجدول رقم( ٤ ) بالملحق ، يلخص هيكل اتفاق الزراعة فى إطار جولة أوروجواى. ومن الطبيعى أن يتعرض اتفاق الزراعة فى إطار جولة أوروجواى لوجهات نظر متعارضة ، بعضها مؤيد للاتفاق، والبعض الآخر معارض له .

وهناك من يرى أن طرح مشكلة الزراعة فى إطار دولى، من خلال مفاوضات جولة أوروجواى، يحقق اثنتين من المزايا :

المزية الأولى : تحقيق نوع من المشاركة الدولية فى تحمل أعباء إصلاح السياسات الزراعية للدول المختلفة ، ذلك أن توزيع أعباء الإصلاح على جميع المنتجين الزراعيين فى العالم ، سوف يقلل نصيب كل واحد منهم من تكلفة الإصلاح ، الأمر الذى يقلل من مقاومة هؤلاء المنتجين لعمليات الإصلاح المطلوب إنجازها .

المزية الثانية : أن وضع متطلبات إصلاح السياسة الزراعية فى إطار المفاوضات الدولية متعددة القطاعات، يبعد مبادرات إصلاح السياسة الزراعية عن التحالفات المحلية غير التحررية ، الأمر الذى يخفف من قوة الاعتراض التى تسعى هذه التحالفات إلى ممارستها لتؤثر على النتيجة النهائية عند التصديق على الالتزامات الناشئة عن اتفاق جولة أوروجواى من المجالس النيابية فى الدول المختلفة.

وفى ذات الوقت ، يمكن أن يكون لتدويل مشكلة الزراعة ثلاثة من العيوب(أو المساوئ) :

العيب الأول : أن ربط أية إصلاحات تقوم بها دولة ما، بما تنتهى إليه المفاوضات الدولية، يؤدى إلى ضياع فرص الإصلاح أو حدوث إبطاء لا داعى له، خاصة فى حالة مثل السياسة الزراعية التى تفتح لها نافذة الإصلاح أو تغلق، فى شكل استجابة لظروف سياسية محلية غير متوقعة، أو متعلقة بالموازنة الحكومية، بشكل سريع التغير .

العيب الثانى : إن تدويل مناقشات عمليات الإصلاح يعطى جماعات المصالح المحلية المبررات التى تستطيع من خلالها تحويل اللوم إلى الأطراف الأجنبية فى حالة عدم الوصول إلى اتفاق، وتبرر حصولهم على الإعانات بأنها ضرورية لتعويض أثر الدعم الذى يحصل عليه المنافسون الأجانب، ناهيك عن المطالبة بمزيد من الإعانات .

العيب الثالث : أن التدويل والربط بين الإصلاحات فى قطاعات مختلفة، يمكن أن يعرقل الوصول إلى اتفاق بشأن قطاعات أو قضايا أخرى (مثل الخدمات، وحقوق الملكية الفكرية، وتسوية المنازعات، وغير ذلك) .

وهناك من يرى أن النظام التجارى الدولى الزراعى الجديد سوف يكون مشابهاً لنفس النظام القديم الذى ساد قبل جولة أوروجواى. فعند بداية مفاوضات جولة أوروجواى، كان المستهدف تحقيق أمرين : إصلاح السياسة الزراعية ، وتحرير التجارة الزراعية. وأسفر الاتفاق فى النهاية عن التضحية - إلى حد كبير - بهدف تحرير التجارة الزراعية من أجل تحقيق إصلاح فى السياسة الزراعية ، ولكن الواضح أن الإصلاحات المحققة محدودة جداً ، وخاصة فى الأجل القصير.

ففى مجال إصلاح السياسة الزراعية الوطنية ، يمكن القول بأن تأثير اتفاق الزراعة محدود . فسياسات الدعم الرئيسية فى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD لن تمس تقريباً ، بسبب تطبيق تدابير الدعم الإجمالى ، وكذلك الاستثناءات الموجودة مثل نظام قصور المدفوعات الأمريكى، ونظام المدفوعات التعويضية الأوروبى ( نظام الصناديق الخضراء ).

وحتى عملية تعرفة القيود غير الجمركية ، فقد شابها العديد من المغالطات ، فقد حدثت مغالاة فى تقدير مكافئات القيود غير الجمركية ، الأمر الذى نتج عنه معدلات حماية مساوية ، وربما أعلى مما كانت عليه . كما أن التخفيضات التى تجرى فقط على التعريفات الجمركية ، إنما تجرى فقط على التعريفات المربوطة ، وليس على التعريفات المطبقة فعلاً ، الأمر الذى يفرغ اتفاق الزراعة من مضمونه.

ومن أصحاب النظرة التشاؤمية لتحرير التجارة الزراعية ، نجد أن باريت يرى أن تحرير الزراعة سوف يترتب عليه زيادة متوسط أسعار الغذاء ، الأمر الذى يزيد من حالة عدم الأمن الغذائى بالنسبة لقطاع كبير من السكان يضم فى طياته نسبة كبيرة من منتجى الغذاء فى الدول الزراعية ذات الدخل المنخفض. والاستجابة الطبيعية من جانب هؤلاء المنتجين (ومعظمهم من صغار الملاك) هى زيادة ساعات العمل المبذولة ، وبالتالى زيادة الناتج من السلع الزراعية - وهى غير غذائية فى الغالب الأعم - فإذا كان الطلب العالمى على هذه السلعة غير مرن - وذلك هو الأمر الراجح - يميل سعر هذه السلعة إلى الانخفاض ، وتقل حصيلة الصادرات، وتتآكل الرفاهة القومية ، وهذه الظاهرة التى أسماها الاقتصادى الشهير بهجواتى "النمو المؤدى للشقاء" . ومفاد ذلك أن تحرير التجارة لن يكون فى مصلحة الدول الأقل تقدماً.

ويؤيد رافار تلك النظرة التشاؤمية ، فهو يرى أن اتفاق جولة أوروجواى من المتوقع أن يؤدى إلى زيادة الاختلالات الهيكلية فى التجارة بين الشمال والجنوب ( وهو ما سبق أن أشار إليه هانز سنجر ، و راؤول بريبش ، عند تحليل المكاسب غير العادلة للتجارة ) ، حيث تعتبر التجارة الزراعية ذات أهمية خاصة لدول الجنوب سواء كمستوردين للغذاء أو مصدرين له . كما أن الصعوبات التى سوف تواجهها معظم الدول المستوردة للغذاء لن تكون مشاكل قصيرة الأجل ، الأمر الذى قد يستدعى قيام المؤسسات المالية الدولية بتوفير تسهيل لواردات الغذاء لمساعدة الدول التى تأثرت سلباً نتيجة ارتفاع أسعار الواردات الغذائية.(Kunibert Raffer 1979,pp.1901-1906)

ويعتقد الباحث أن سياسات الدعم الرئيسية فى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، سوف تظل على ما هى عليه فى الأجلين القصير والمتوسط ، على الأقل ، وبالتالى من الصعوبة بمكان حدوث تغيير جوهرى فى هذه السياسات نظراً لأهمية القطاع الزراعى فى هذه البلدان ، والتأثير القوى الذى يمارسه الناخبون الذين ينتمون إلى هذا القطاع .

### ٤ - السياسات الزراعية فى الدول المتقدمة :

إن الحديث عن السياسات الزراعية فى الدول المتقدمة يعنى - تقريباً - الحديث عن دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD، فدول هذه المنظمة تضم العناصر الفعالة الأساسية فى التجارة الزراعية العالمية وهى دول الاتحاد الأوروبى كمجموعة، ودول منطقة التجارة الحرة الأوربية، والولايات المتحدة الأمريكية، وكندا واليابان، واستراليا ونيوزلندا .

ويمكن القول بأن هذه الدول تنقسم إلى فريقين أساسيين : الفريق الأول ويتزعمه الاتحاد الأوروبى (ويضم أيضاً دول منطقة التجارة الحرة الأوروبية ، واليابان). أما الفريق الثانى، فتتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية (ويساندها فى هذا الصدد كل من كندا ، وأستراليا ، ونيوزلندا، بالإضافة إلى باقى دول مجموعة كيرنز) ، وتستأثر الدول المتقدمة بالشطر الأعظم من الصادرات والواردات الزراعية. إذ قامت بتصدير نحو ٧٦,٦ ٪ من إجمالى الصادرات العالمية من المواد الخام الزراعية، ٦,٧٦٪ من السلع الغذائية وذلك فى عام ١٩٩٣وبلغ نصيب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى ١٦,٤ ٪ ، ١٣,٧٪ ، ١٧,٩٪ ٤٢,٦٪ على الترتيب وعلى جانب الواردات، بلغ نصيب الدول المتقدمة نحو ٧٣,٨ ٪ من إجمالى الواردات من المواد الخام الزراعية ، نصيب الولايات المتحدة منها ١٢,٥ ٪ تقريباً، ونصيب الاتحاد الأوروبى ٣٣,٤ ٪ .(لمزيد من التفاصيل، أنظر جدول رقم "١").

وفى ضوء ذلك ، قد يكون من الملائم تناول السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبى من ناحية ، والسياسة الزراعية الأمريكية من ناحية أخرى. ويكمن السبب وراء ذلك التقسيم إلى تاريخ الصراع الطويل الأوروبى / الأمريكى بشأن السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبى، وقد انعكس ذلك فى مفاوضات الزراعة فى إطار جولة أوروجواى .

وهناك معضلات ثلاث تحكم الصراع الأوروبى/ الأمريكى بشأن التجارة الزراعية، هى :

- يعتبر الاثنان من كبار اللاعبين الذين فى استطاعتهم مساعدة بعضهما البعض، أو الإضرار ببعضهما ، ولكن بقدر محدود .

- الكفاءة الاقتصادية ذات دور محدود فى تصميم وإصلاح السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبى .

- إن وضع الولايات المتحدة فى مفاوضات الجات "جولة أوروجواى" هو وضع تكتيكى أكثر منه استراتيجى، لوجود قطاعات زراعية أمريكية يمكن أن تضار بشدة بسبب التحرير الكامل للتجارة الزراعية .

ويكمن الصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى فى تحول الأخير إلى مصدر رئيسى للمنتجات الزراعية للمناطق المعتدلة ، وهذا الأمر أدى إلى تقلص الصادرات الأمريكية إلى الاتحاد الأوروبى من ناحية ، وإلى منافسة الاتحاد الأوروبى للولايات المتحدة فى أسواق الدول الأخرى . وكانت أبرز المنتجات محل النزاع هى فول الصويا ، ومكونات الأعلاف ، واللحوم .

### ١/٤ السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبى :

تعتبر السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبى معضلة محيرة ، فقد حققت إنجازات كبيرة على الرغم من عدم حصانتها . فخلال العقدين الماضيين ، بلغ معدل نمو الناتج الزراعى نحو ٣ ٪ سنوياً، ومعدل نمو الصادرات الزراعية يزيد على ضعف هذا الرقم . كما تحول الاتحاد الأوروبى من مستورد صافى للعديد من السلع الزراعية، إلى حالة الاكتفاء الذاتى ، ثم إلى مصدر صافى للعديد من هذه المنتجات، بل لقد أصبح الاتحاد الأوروبى هو أكبر مصدر وأكبر مستورد للسلع الزراعية فى العالم .

### ١/١/٤ نشأة السياسة الزراعية المشتركة :

نشأت السياسة الزراعية المشتركة فى إطار اتفاقية روما الموقعة عام ١٩٥٧ بين ست دول أوروبية (بلجيكا، فرنسا، ألمانيا الغربية، إيطاليا ، لوكسمبورج ، هولندا) والتى بدأ سريانها عام ١٩٥٨ ، تلك الاتفاقية التى نشأت بمقتضاها الجماعة الاقتصادية الأوروبية (والتى أصبحت "الاتحاد الأوروبى" مع بداية عام ١٩٩٢) ، على اعتبار أن التكامل الاقتصادى يعد خطوة ضرورية نحو هدف نهائى هو أوروبا الموحدة سياسياً. وعلى الرغم من الاتفاق العام على أهمية التكامل الزراعى وإعطائه الأولوية، فقد استغرق الأمر قرابة ثلاث سنوات ونصف فى مفاوضات مضنية للوصول إلى المبادئ الأساسية للسياسة الزراعية المشتركة، ثم ثلاث سنوات أخرى من ١٩٦٢ حتى عام ١٩٦٤، عندما بدأ تطبيق السياسة الزراعية المشتركة .

لقد تم التوصل إلى اتفاق السياسة الزراعية المشتركة على الرغم من التعارض الواضح مع المصالح القومية للدول المنفردة ، الأمر الذى يعكس حجم الالتزام السياسى القوى من جانب الدول الأعضاء ، لتغليب قضية أوروبا الموحدة باعتبارها أهم من المصالح الفردية .

وهناك من يعتقد أن وزراء الزراعة فى الدول الست المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأوروبية قد وقعوا فى خطأ فادح، يتمثل فى فشلهم فى تقدير إمكانات نمو الإنتاج من ناحية، وتحديد أسعار مدعمة للحبوب مرتفعة جداً (بالقياس بأسعار السوق العالمية) من ناحية أخرى. ونتيجة للارتباط الوثيق بين الحبوب والمنتجات الزراعية الأخرى - سواء من حيث كون الأخيرة تنافس الأولى على الأرض الزراعية، أو لاستخدام الأولى كمادة أساسية للأعلاف الحيوانية - كان من الضرورى تحديد أسعار معظم المنتجات الزراعية الأخرى عند مستويات مرتفعة نسبياً.

### ٢/١/٤ أهداف السياسة الزراعية المشتركة :

تم وضع مجموعة من الأهداف للسياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبى ، ويلاحظ أن هذه الأهداف متعارضة مع بعضها البعض. وتتمثل هذه الأهداف فيما يلى :

أ ) زيادة الإنتاجية الزراعية .

ب) ضمان مستوى معيشة مرتفع للعاملين فى الزراعة .

ج ) تحقيق الاستقرار فى أسواق السلع الزراعية .

د ) ضمان الأمن الغذائى لمواطنى الاتحاد الأوروبى .

هـ) ضمان حصول المستهلك الأوروبى على المنتجات الزراعية بأسعار معقولة .

وقد نتج عن محاولة تحقيق هذه الأهداف بشكل متزامن ، وجود نظام غاية فى التعقيد للتدابير المطبقة على الحدود ، ونظام للدعم أدى فى الواقع إلى وجود إفراط فى الإنتاج يصعب التحكم فيه ، بالإضافة إلى نظام لدعم الصادرات لتوجيه فائض الإنتاج الزراعى إلى أسواق أخرى خارج نطاق الاتحاد الأوروبى . وقد تحمل عبء تحقيق هذه الأهداف ، المواطن الأوروبى كمستهلك ، فكان لزاماً عليه أن يدفع أسعاراً للمنتجات الزراعية تفوق كثيراً مستوياتها العالمية ، والمواطن الأوروبى كدافع للضرائب ، حيث يؤدى اقتطاع الضرائب إلى تقليل الدخل الممكن التصرف به ، ومعنى ذلك ببساطة هو التضحية بالهدف الخامس من أهداف السياسة الزراعية المشتركة .

ويمكن تفسير النتيجة السابقة من خلال الفرضية القائلة بوجود سوق سياسى داخلى يؤدى إلى حماية القطاع الزراعى فى الدول التى تتجه سريعاً نحو التصنيع، حيث يقوم المزارعون بتشكيل جماعة ضغط سياسى منظمة للحصول على الحماية، على حساب المستهلكين ودافعى الضرائب .

ويمكن الحكم على مدى نجاح السياسات الزراعية، قياساً إلى الأهداف الرئيسية للمجتمع، والتى تتمثل فى الاستخدام الكفء للموارد الاقتصادية المتاحة، والعدالة فى توزيع الدخل، والحفاظ على علاقات طيبة مع العالم الخارجى. وبالنظر إلى ما حققته السياسة الزراعية المشتركة، نجد أنها قد شجعت الإنتاج غير الكفء، والمصحوب بارتفاع التكاليف. كما تمت محاباة المنتجين الزراعيين من خلال ضمان دخول مرتفعة لهم، حتى لو كانت على حساب المستهلكين أصحاب الدخل المحدود، ودافعى الضرائب الأكثر ثراء، ذلك من ناحية، كما أفادت كبار المنتجين الزراعيين أكثر من صغارهم، من ناحية أخرى. وترتب على السياسة الزراعية المشتركة بعض الأضرار للعلاقات التجارية سواء

مع الدول الغنية (الولايات المتحدة ، استراليا ، كندا)، أو مع الدول النامية الفقيرة، ويستدل على ذلك من ارتفاع عدد المنازعات التجارية الزراعية خلال عقد الثمانينيات.

### ٣/١/٤ محاولات إصلاح السياسة الزراعية المشتركة :

فى ضوء الانتقادات العديدة التى وجهت إلى السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبى، جرت عدة محاولات لإصلاحها، تمثلت فيما يلى :

المحاولة الأولى : تعتبر خطة "منشولت" عام ١٩٦٨ هى أولى محاولات إصلاح السياسة الزراعية التى قدمتها لجنة الجماعة الاقتصادية الأوروبية - والتى اتفقت إلى حد كبير مع ما نادى به الأكاديميون . وقد طالبت اللجنة بتخفيض أسعار السلع الزراعية ذات الفائض ، وضرورة ربط الأشكال المختلفة للتعويضات المالية بالإصلاح الهيكلى . وبالطبع ، لم تلق هذه الخطة تأييد المزارعين لتعارضها مع مصالحهم .

المحاولة الثانية: تمت فى عام ١٩٨٨ وأطلق عليها حزمة المثبتات ومفادها وضع سقوف إنتاجية لجميع المحاصيل الرئيسية، بحيث أنه فى حالة تجاوز هذه السقوف يتم عقاب المنتج المتجاوز من خلال إلزامه بدفع مبالغ مالية تسمى رسوم المسئولية المشتركة، والهدف منها تحميل المنتجين بجزء من تكلفة التصرف فى فائض الإنتاج. ولكن لم تفلح هذه الخطة بسبب تحديد سقوف الإنتاج عند مستويات مرتفعة جداً، وبسبب ضآلة العقوبات، الأمر الذى جعل هذه المحاولة هامشية، وظلت الطبيعة الأساسية للسياسة الزراعية المشتركة على ما هى عليه .

المحاولة الثالثة : فى عام ١٩٩٢ - وخلال مفاوضات جولة أوروجواى - قدم الاتحاد الأوروبى خطة إصلاح تسمى "حزمة ماك شيرى". وفحوى هذه الخطة هو التحول من إعانات المستهلك غير الشفافة إلى نظام أكثر شفافية لإعانات دافع الضرائب ، من خلال تقديم برنامج تعويض مباشر يشبه برامج الدعم الزراعى فى الولايات المتحدة، والخطة يتم تمويلها عن طريق موازنة الاتحاد الأوروبى المجمعة. وكانت زيادة الشفافية نقطة تحول أساسية فى برامج الدعم الزراعى بالاتحاد الأوروبى، فمن خلال ذلك، يستطيع دافع الضرائب أن يطلب تخفيض مستويات الدعم المقدمة إلى إنتاج زراعى غير كفء، وقد فتح ذلك الآفاق أمام إمكانية القيام بإصلاحات للسياسة الزراعية أكثر عمقاً واتساعاً.

ومن الجدير بالذكر، أن محاولات إصلاح السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبى ليست ناجمة فقط عن الضغوط الدولية فقط (من خلال الولايات المتحدة ومجموعة كيرنز ، والعديد من

الدول النامية فى إطار جولة أوروجواى)، إنما تعود إلى حد كبير إلى الكثير من الضغوط الداخلية فى الدول الأعضاء، وعلى مستوى حكومة الاتحاد الأوروبى. فقد تصاعدت المبالغ المخصصة لدعم المنتجات الزراعية (على كافة مستوياتها) بشكل كان ينذر بعجز حكومة الاتحاد الأوروبى (من خلال ميزانيتها المجمعة) عن الوفاء بهذه المتطلبات. وفى ضوء ذلك ، تم تقديم مجموعتين من تدابير الإصلاح لهما نفس الأثر على الموازنة، وإن كان لكل منهما آلية العمل الخاص بها. ويتمثل ذلك فيما يلى :

أ ) تدابير تقليص الإنفاق : وتلعب هذه التدابير على محورين هما :

المحور الأول : تخفيض دعم الأسعار : ويكون ذلك من خلال :- خفض الأسعار -استخدام تدابير التثبيت - معايير الدخل.

المحور الثانى : تقييد الإنتاج : ويمكن تحقيق ذلك عن طريق : - تحديد حصص تسويق - تحديد حصص إنتاج - ترك جزء من الأرض دون زراعة.

ب) تدابير زيادة الإيراد ، ونطاق هذه التدابير مايلى :

- ضريبة الناتج : ويتم ذلك من خلال فرض رسوم المسئولية المشتركة، وفرض ضريبة على الزيوت النباتية . فرض ضرائب على مدخلات الإنتاج .

- التمويل الوطنى من كل دولة للسياسة الزراعية المشتركة (بدلاً من اقتصارها على ميزانية الاتحاد الأوروبى) .

- فتح المجال لمصادر جديدة من الإيراد ، بحيث ترتبط هذه الموارد بحجم الإنتاج (من ينتج أكثر يسهم بمبالغ أكبر)، وبحجم الناتج القومى الإجمالى للدول الأعضاء (تزداد المساهمة طردياً مع حجم الناتج القومى لكل دولة) .

**٤ / ١ / ٤ السياسة الزراعية المشتركة والتجارة الدولية :**

تؤثر السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبى على التجارة العالمية بطريق مباشر، وذلك عن طريق تغيير اتجاه تدفقات التجارة الزراعية العالمية، وبطريق غير مباشر عن طريق إعادة تخصيص الموارد فى العديد من دول العالم، بسبب الضغط الهبوطى على مستوى الأسعار العالمية الذى أدى إلى تشوه الأسعار النسبية ، بسبب عدم الاستقرار الذى يسود الأسواق العالمية، تزيد درجة

عدم اليقين بالنسبة للدول المصدرة الأخرى . ونتيجة لوجود نوع من الاتفاقات التفضيلية بين الاتحاد الأوروبى وبعض الدول (مثل السياسة المتوسطية ، واتفاقية لومى) ، الأمر الذى يولد اختلالات أخرى.

لقد ترتب على حماية الزراعة الأوروبية لفترة تصل إلى ثلاثين عاماً، أن تولد مناخ إيجابى للإنتاج الزراعى داخل الاتحاد الأوروبى، الأمر الذى أدى إلى تحويل الكثير من الموارد إلى داخل القطاع، بالإضافة إلى تشجيع التغير الفنى فى هذا القطاع . فالأسعار المرتفعة - الناتجة عن الحماية - أدت إلى زيادة الطلب على التقنيات الزراعية الجديدة ، وإلى كثافة البحوث الزراعية ، وبالتالى زاد الإنتاج الزراعى بشكل كبير. وهناك اعتقاد بأنه لو كانت السياسة الزراعية المشتركة أقل توجهاً نحو الحماية، لكانت الصادرات الزراعية الأوربية أقل، والواردات الأوروبية أكثر، ولكان الضغط على الأسعار العالمية للمنتجات الزراعية أخف مما هو عليه فى ظل الوضع الراهن للسياسة الزراعية المشتركة .

وهل معنى التحليل السابق أن تحرير السياسة الزراعية المشتركة سوف يكون له نفس الأثر على الأسعار العالمية؟

إن الإجابة عن هذا السؤال توضح أن التأثير سيكون مختلفاً إلى حد ما. ومرد ذلك إلى أن فجوة الكفاءة بين المزارع الأكثر كفاءة والأقل، قد أخذت فى التزايد عبر الزمن. وعلى ذلك، فحدوث انخفاض فى مستوى الأسعار العالمية لن يؤدى ببساطة إلى التحرك لمستوى أدنى على منحنى العرض، ولكن الراجح أن يقود ذلك إلى تغيير هيكلى فى القطاع الزراعى، حيث تميل المزارع الأكثر كفاءة إلى التوسع واستيعاب الأرض الزراعية، والآلات، والعمالة، الناتجة عن خروج المزارع الأقل كفاءة من حلبة الإنتاج. ومن المتوقع أن يؤدى ذلك - فى المدى الطويل - إلى زيادة العرض. ويستند هذا التحليل إلى تجربة نيوزلندا ، فقد تراوح انخفاض الأسعار الحقيقية بين ١٥ ٪ و٦٣٪ فى منتجات عديدة، وذلك خلال الفترة من ١٩٨٤ حتى ١٩٨٦ ، ولكن لوحظ أن العرض الزراعى الإجمالى لا يزال يتجه نحو النمو، وإن كان بمعدلات تختلف بحسب نوع السلع الزراعية. وقد حدث نفس الشىء تقريباً فى ألمانيا ، فقد انخفضت الأسعار الحقيقية للقمح بنسبة ٢٢ ٪ بين عامى ١٩٨١/٨٠ ، ١٩٨٧/٩٦ ، كما انخفضت الأسعار الزراعية الحقيقية بشكل عام بنسبة ١٥ ٪ خلال نفس الفترة، ومع ذلك زاد إنتاج القمح بنحو ٢٧ ٪ ، وإجمالى الإنتاج الزراعى بنسبة ١٢ ٪ عبر نفس الفترة، بالرغم من تطبيق نظام حصص الإنتاج على الألبان فى عام ١٩٨٤.

وهناك قبول لوجهة النظر القائلة بأن السياسة الزراعية المشتركة تؤدى إلى عدم الاستقرار فى الأسواق العالمية. وينطبق ذلك بوجه خاص على القمح ومنتجات الألبان. ومرد ذلك إلى سياسة عزل الأسعار المحلية داخل الاتحاد عن الأسعار العالمية للمنتجات الزراعية. ونتيجة لعدم تأثر سياسات التخزين داخل الاتحاد الأوروبى، بسبب التغير الهامشى للأسعار المحلية، فليس هناك حافز لدى القطاع الخاص التجارى فى الاتحاد لبناء مخزون سلعى من المنتجات الزراعية، وبالتالى فإن أى هزة تصيب الإنتاج الزراعى - نتيجة لظروف مناخية غير مواتية مثلاً - تؤثر على المعروض العالمى من السلع الزراعية، ويضع هذا الأمر الدول الأخرى غير الأعضاء فى الاتحاد، فى حالة من عدم اليقين بخصوص مستقبل الأسعار فى الأسواق العالمية، الأمر الذى يدفع هذه الدول إلى تكوين مخزون سلعى لمواجهة أية تقلبات غير متوقعة. ويترتب على ذلك، ارتفاع درجة عدم الاستقرار فى الأسواق العالمية للمنتجات الزراعية.

وإذا كانت الدول الصناعية الأخرى تعانى من الآثار السلبية للسياسة الزراعية المشتركة، فإن تأثير هذه السياسة يكون أكثر شدة على الدول النامية، ويتمثل ذلك فيما يلى:

- انخفاض الأسعار العالمية للمنتجات الزراعية يشكل عائقاً أمام الإنتاج الزراعى فى الدول النامية، الأمر الذى يؤثر سلباً على عملية التنمية الاقتصادية فى الدول التى تزيد فيها أهمية القطاع الزراعى كقطاع تصديرى .

- انخفاض القدرة على دخول سوق الاتحاد الأوروبى يصيب بعض الدول النامية المصدرة للمنتجات الزراعية بأضرار شديدة، لا ترجع إلى انخفاض المزايا النسبية لهذه الدول، وإنما بسبب عدم التميز النسبى الذى يعانى منه القطاع الزراعى فى الاتحاد الأوروبى، الذى يتخفى وراء حواجز مصطنعة، ومزايا نسبية مفتعلة .

- يترتب على ما سبق وجود العديد من المستتبعات الاقتصادية الكلية فى العديد من الدول النامية . فالدول النامية المستوردة للغذاء هى المستفيد من استمرار أوضاع السياسة الزراعية المشتركة على ما هى عليه ، حيث يؤدى إصلاح هذه السياسة إلى ارتفاع فاتورة واردات الغذاء .

ويميل الباحث إلى الرأى القائل باستمرار الآثار السلبية للسياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبى، على الدول الآخذة فى النمو ، وأبرز الأمثلة على ذلك، وجود العديد من حالات الإغراق لبعض المنتجات الأوروبية فى أسواق الدول النامية، مثل السكر، ومنتجات الألبان. يضاف إلى ذلك، أنه بسبب انخفاض المزايا النسبية لبعض الدول الأوربية فى عدد من المنتجات الزراعية ، جعل هذه

الدول تلجأ إلى العديد من صور الحماية غير الجمركية للحد من الصادرات الزراعية للدول النامية.

**٤ / ٢ السياسة الزراعية للولايات المتحدة الأمريكية :**

كان القطاع الزراعى الأمريكى - خلال نصف القرن المنصرم - أنموذجا للكفاءة الفنية ، والنمو فى الإنتاجية ، على الرغم من كون هذا القطاع مضغوطا اقتصادياً ، حيث عانى من مشكلة انخفاض الدخل الزراعى بسبب انخفاض أسعار المنتجات الزراعية. وكان الاقتصاديون الزراعيون يفسرون هذه المشكلة بمعايير العرض والطلب. فكل من العرض والطلب يتسم بانخفاض شديد فى المرونة السعرية، كما يزيد الطلب ببطء عبر الزمن لانخفاض مرونته الدخلية ، ويزيد العرض بدرجة أسرع نتيجة التقدم الفنى السريع .

ومن الملاحظ أن العرض السابق لمشكلة الزراعة الأمريكية يقتصر على هذه المحددات الداخلية ، ولم يكن للعوامل الخارجية دور يذكر فى تحليلهم . ولا ينبغى استبعاد أهمية التجارة الدولية فى السلع الزراعية بالنسبة لقطاع الزراعة الأمريكى ، ذلك لأن بطء معدل نمو الطلب المحلى على المنتجات الزراعية يمكن تعويضه من خلال توسع الطلب على الصادرات - وهو الأمر الذى حدث فعلاً- وعلى ذلك فإن الحديث عن الطلب المحلى غير المرن على المنتجات الزراعية أصبح غير ذى معنى فى حالة الاقتصاد المفتوح.

ويعتمد الريف الأمريكى - فى معظمه - على الأنشطةالزراعية ، وعلى ذلك فانكماش القطاع الزراعى يؤدى إلى انكماش الريف الأمريكى. وقد شهد هذا القطاع اتجاها طويل المدى نحو انخفاض حجم القوة العاملة الزراعية بسبب استمرار الهجرة من الريف إلى الحضر. ويرجع ذلك - فى الغالب الأعم - إلى انخفاض دخل العامل الزراعى بالمقارنة بالعامل غير الزراعى (كان الدخل الزراعى يبلغ نحو ٤٠ ٪ من الدخل غير الزراعى فى الثلاثينيات ، ووصل إلى ٦٠ ٪ خلال الحرب العالمية الثانية وأوائل الخمسينيات ، وهى فترة ازدهار الزراعة الأمريكية ) وذلك على الرغم من نمو الإنتاجية الزراعية بنحو ١,٥ ٪ سنوياً عبر الأربعين سنة الماضية ، مما يرجع إلى التقدم الفنى، والتحسن فى رأس المال البشرى. ويؤيد ذلك وصول حجم الإنفاق على البحوث الزراعية إلى نحو ٤ بليون دولار سنوياً فى منتصف الثمانينيات .

ومع الاعتراف بأن الشأن الزراعى الأمريكى هو - إلى حد كبير - عملية تتعلق بالسياسة المحلية ، إلا أنه لا يمكن إغفال التأثير المتبادل للسياسات الزراعية الأمريكية مع التجارة الزراعية العالمية. ويعتقد كل من Edward & David أن معظم عدم الاستقرار الذى شهده القطاع الزراعى

الأمريكى يعود إلى عدم الاستقرار النقدى الذى ساد الولايات المتحدة خلال سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين.

### ١/٢/٤ تطور السياسة الزراعية الأمريكية :

تتصف هذه السياسة بالتدخل على نطاق واسع فى أنشطة القطاع الزراعى. منذ صدور قانون التكيف الزراعى الجديد عام ١٩٣٣. وهناك أيضاً التعريفة الجمركية التى فرضت لحماية المنتج المحلى من منافسة السلع الزراعية المستوردة ، بالإضافة إلى قيام الحكومة بشراء المحاصيل وتخزينها خلال فترات انخفاض الأسعار .

وقد أصبح التدخل الحكومى فى الزراعة سمة مستديمة، خاصة بعد الخسارة السياسية التى منى بها أنصار العودة إلى السياسة الزراعية القائمة على آليات السوق. حتى مع ازدهار القطاع الزراعى الأمريكى عقب الحرب العالمية الثانية. وقد استمر ذلك الاتجاه لدرجة أن إنفاق الحكومة الفيدرالية على برامج الدعم السلعى، خلال السنوات المالية الثلاث ١٩٨٦، ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ قد بلغ فى المتوسط نحو ٢٠,٢ بليون دولار، وقد حدث ذلك فى فترة تعتبر من أقل الفترات تكلفة من حيث مبالغ الدعم فى تاريخ البرامج الزراعية الأمريكية. يضاف إلى ذلك، أن أكثر من ٢٠ ٪ من الأراضى الزراعية الأمريكية كانت معطلة - بشكل مقصود - فى ظل برامج الدعم المقدمة خلال الفترة ١٩٨٣ / ١٩٩٠ ، والتى تعتبر الفترة التى شهدت أعلى مستوى من التدخل الحكومى فى الزراعة الأمريكية على الإطلاق. وتوجد عدة سمات تميز التدخل الحكومى فى أسواق السلع الزراعية الأمريكية هى :

- التركيز على وضع حد أدنى لأسعار المنتجين كأول هدف من أهداف السياسة الزراعية .
- وجود تشكيلة من الوسائل المستخدمة لتحقيق الحد الأدنى للسعر .
- ارتفاع درجة تعقيد التشريعات والتنظيمات اللازمة لتطبيق الوسائل السابقة .

وتتراوح آليات الدعم المطبقة بين الرقابة الإلزامية على الإنتاج والتسويق (بالنسبة للدخان ، والفول السودانى) ، وقيود الاستيراد (بالنسبة للسكر) ، وقيام الحكومة باستئجار الأرض الزراعية ثم تركها معطلة، وغير ذلك من المناهج المتبعة لتقييد المعروض فى السوق الأمريكى. ثم هناك الإعانات القيمية (طبقت على الصوف) ، وقيام الحكومة بشراء فائض الإنتاج (مثل منتجات الألبان). أما أكثر البرامج من حيث الاهتمام السياسى ، وأكثرها من حيث حجم الإنفاق ، فهى تلك البرامج الخاصة بالحبوب والقطن .

ويعتبر محصول الذرة من أهم المحاصيل فى الزراعة الأمريكية ، حيث تنتج الولايات المتحدة نحو ٤٠ ٪ من الإنتاج العالمى من الذرة ، ونحو ٧٠ ٪ من الصادرات العالمية من ذلك المحصول. ويستخدم برنامج دعم إنتاج الذرة ثلاثا من أدوات السياسة الزراعية هى معدل الإقراض ، والسعر المستهدف ، وتقليل المساحة المزروعة .

أ ) سعر الإقراض : يقصد به ، السعر الذى على أساسه تقوم هيئة الائتمان الزراعى وهى هيئة تابعة لوزارة الزراعة الأمريكية - بقبول الذرة كضمان للقروض المقدمة للمزارعين . ويكون للمزارع حق اختيار أن يتنازل عن كمية الذرة التى وضعها كضمان ، ليسدد بها القرض الذى سبق له الحصول عليه (وفى هذه الحالة لا يتم تقاضى معدل الفائدة على القرض) ، أو يستعيد كمية الذرة المرهونة - ويحدث ذلك فى حالة ارتفاع سعر السوق عن سعر الإقراض - ليقوم ببيعها فى السوق ، على أن يسدد قيمة القرض بالإضافة إلى معدل الفائدة التى تحددها الحكومة. ويتحمل المزارع نفقات التخزين أو يقوم بالتخزين بمعرفته. ووجود اختيار التسليم أو عدم التسليم للذرة المرهونة إلى هيئة الائتمان السلعي عند سعر الإقراض الذى تحدده ، يجعل هذا البرنامج من قبيل برامج دعم أسعار السوق .

ب ) السعر المستهدف : حيث تقوم الحكومة بتحديد سعر معين يتم على أساسه حساب نسبة القصور فى المدفوعات، والتى تتحدد بالفرق بين متوسط السعر المستهدف ومتوسط سعر الإقراض (أو سعر السوق ) الذى يحصل عليه المزارعون. وتعتبر الأسعار المستهدفة هى الأداة الرئيسية لدعم دخل المزارعين ، ولذلك يقوم مجلس النواب (الكونجرس) بتحديد هذه الأسعار بشكل مباشر، بدلاً من إعطاء سلطة التحديد إلى وزارة الزراعة الأمريكية (مثلما هو الحال فى حالة سعر الإقراض). وقد نشأت هذه الآلية لأول مرة عام ١٩٧٣ ، وفى عام ١٩٧٥ تم تطويرها. وهناك صعوبة فى استمرار هذا البرنامج من الناحية السياسية ، بسبب تزايد الانتقادات الموجهة إليه ، وخاصة فى عام ٧٦ / ١٩٧٧ عندما تزايدت المدفوعات بشكل كبير .

جـ ) تخفيض المساحة المزروعة : وهى تعتبر من أدوات السياسة التى تستهدف تخفيض الإنتاج من محصول معين، تترك هذه المساحة من الأرض معطلة (وغير مسموح بزراعة أى شىء آخر فيها) ، حتى يكون للمزارع الحق فى الحصول على مزايا نظام قصور المدفوعات. وفى عام ١٩٩٠ كانت المساحة المتروكة من الأرض الزراعية بالذرة نحو ١٠ ٪ من المساحة. وهناك برامج مشابهة تطبق على القمح ، والقطن ، والأرز، والشعير ، وغير ذلك ، ولكن بنسب متفاوتة بالنسبة للمساحة المتروكة، ومستويات الأسعار المستهدفة .

إن قانون عام ١٩٩٠ المتعلق بالغذاء والزراعة، والذى مد العمل بالبرامج السلعية الأمريكية لمدة خمس سنوات تنتهى فى عام ١٩٩٥، يتضمن خفضاً فى المدفوعات المتوقع تقديمها للمزارعين بنحو ٢ بليون دولار سنوياً ، بالمقارنة بالوضع قبل سريان هذا القانون .

وفى عام ٩٥ / ١٩٩٦ أصدر الكونجرس قانوناً فيدرالياً يهدف إلى تحسين وإصلاح الزراعة ، وذلك من خلال إجراء كاسح لإزالة جميع أنواع المدفوعات القاصرة لمدة ٧ سنوات على الأقل بالنسبة للمزارعين، وكذلك كافة البرامج السنوية الخاصة بالأراضى الزراعية غير المستغلة. وقد دعا هذا الأمر السيناتور Richard Lugar إلى القول بأن هذا القانون قد غير السياسة الزراعية الأمريكية بأكثر مما قام أى قانون آخر بتغييرها خلال الستين عاماً الماضية .

ومن العرض السابق، نخرج بمجموعة من الملاحظات الهامة:

- أن السياسة الأمريكية ليست شاذة فى معاملتها للزراعة بالقياس إلى الدول الأخرى. (فجميع دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD البالغ عددها ٢٤ دولة لها تاريخ طويل فى حماية الزراعة). وإن كانت نيوزلندا قد تخلصت من سياساتها الحمائية للزراعة خلال الثمانينيات، وتسعى كل من استراليا والسويد إلى القيام بنفس الشىء .

- تتجه الدول إلى اتباع إجراءات لحماية منتجى السلع القابلة للاستيراد ، وكلما زادت الدولة غنى،كلما اتجهت نحو حماية القطاع الزراعى بدلاً من فرض الضرائب عليه كما تفعل العديد من الدول النامية الفقيرة .

- إذا أدت ظروف معينة إلى وجود التدخل الحكومى، يكون من الصعب التخلص من هذا التدخل، حتى لو انتفت الظروف التى أدت إلى وجوده لأول مرة .

- تتجنب جماعات المصالح وجود الشفافية فى السياسات، فهى تفضل المنافع غير المباشرة التى يمكن الادعاء بأن منافعها تمتد إلى جميع جوانب الاقتصاد القومى، وليس للجماعات المستفيدة فقط.

### ٤ / ٢ / ٢ وجهة النظر الأمريكية فى مفاوضات جولة أوروجواى :

سبقت الإشارة إلى اعتبار السياسة الزراعية الأمريكية من الأمور المحلية، ولكن مع اتجاه الولايات المتحدة لأن تصبح أكثر ارتباطاً بالعالم من خلال التجارة الدولية، أصبحت السياسة الزراعية الأمريكية تؤثر وتتأثر بما يجرى فى الأسواق العالمية. فخلال عقد السبعينيات تضاعفت الصادرات

الزراعية الأمريكية، وخلال عقد الثمانينيات أصبح الاقتصاد الأمريكى ككل، مفتوحاً بنفس درجة انفتاح أوروبا الغربية ككل، واليابان تقريباً.

وقدتقدمت الولايات المتحدة - فى إطار جولة أوروجواى - باقتراح يقوم على الإلغاء الكامل للدعم الداخلى، والدعم على الحدود ، الأمر الذى أوحى للبعض بأن هذه المقترحات تحركها اعتبارات الرفاهة الناتجة عن الكفاءة.

وأحد التفسيرات الممكنة هى أن المفاوض الأمريكى مقتنع بتفوق القدرة التنافسية للزراعة الأمريكية، وأن حرية التجارة والأسعار العالمية الأعلى، يمكن أن تكون مفيدة للميزان التجارى الأمريكى، ولدخول المزارعين، وأيضاً لدافعى الضرائب. وهناك قليل من الشكوك - فيما عدا عندما يكون الدولار الأمريكى مقوما بأعلى من قيمته بقدر كبير - بأن قطاع الحبوب الأمريكى يكون ضمن أكثر القطاعات كفاءة فى العالم، كما أنه من المعروف على نطاق واسع، أن تحرير السياسة الزراعية سوف يفيد قطاع الحبوب الأمريكى. إن المناوشات العديدة التى حدثت فى الأسواق حينما يتنافس الاتحاد الأوروبى مع الولايات المتحدة ، على صادرات القمح تؤكد هذه النظرة، ولذلك تطالب الولايات المتحدة بإزالة التدابير الحمائية الأوروبية على الغذاء، وعلى قطاع حبوب الأعلاف .

وتبدو الصورة أقل وضوحاً بالنسبة للصويا والذرة المستخدمة فى تصنيع الأعلاف التي يتم تصديرها ، لأن إزالة الدعم المقدم إلى قطاع الحيوانات الحية فى الاتحاد الأوروبى وغيرها من دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، سوف يقلل الطلب المشتق على الأعلاف بقدر كبير، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض حاد فى الأسعار العالمية. ولم يعط صانع السياسة الأمريكى الاهتمام الكافي للآثار المعوضة لتقليل أو إلغاء الدعم المقدم إلى قطاع الإنتاج الحيوانى فى الاتحاد الأوروبى ، على المنافع المتوقع الحصول عليها من تحرير ينصب فقط على السياسة الخاصة بالحبوب .

علاوة على ذلك، نجد أن الكثير من القطاعات الزراعية الفرعية فى الولايات المتحدة سوف تضار بشدة بسبب التحرير الكامل للتجارة . وتعتبر صناعة السكر هى أكثر الأمثلة وضوحاً، وكذلك قطاع منتجات الألبان أيضاً، والذى يحصل على حماية تعادل تقريباً ما يحصل عليه نظيره فى الاتحاد الأوروبى، الأمر الذى يعرضه لضغط هائل . وهناك جدل دائر داخل الولايات المتحدة بخصوص إمكانية أن يصبح قطاع منتجات الألبان أكثر قدرة على التصدير . وحتى لو ارتفعت الأسعار العالمية لمنتجات الألبان بشكل كبير كنتيجة للتحرير الكامل، فإن معدل الحماية الاسمى

المرتفع المقدم لقطاع الألبان الأمريكى ( فى حدود ١٠٠ ٪) يوضح أن صناعة منتجات الألبان الأمريكية سوف تعانى من جراء حرية التجارة .

ولذلك، نجد أن وضع الولايات المتحدة فى الجات ، والمطالب بحرية التجارة لا يمكن تفسيره بشكل مقنع، فى ضوء الاعتبارات الاقتصادية البحتة التى تقوم على الميزة النسبية بمفردها. فقد يكون من الأفضل فهم الاقتراح الأمريكى باعتباره وضعاً تكتيكياً أكثر من كونه مؤشراً للنتيجة النهائية التى من المتوقع أن تصل إليها جولة أوروجواى ( أى محتوى المعاهدة التى تكون على استعداد لتوقيعها).

كما يعتقد الباحث استمرار الوضع التكتيكى للسياسة الزراعية الأمريكية فى الأجلين القصير والمتوسط، بهدف الحصول على وضع تفاوضى أفضل فى مواجهة الاتحاد الأوروبى، خاصة فى ظل المناوشات بينهما فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية واللحوم، حيث يقدم كل طرف مجموعة من الاتهامات للطرف الآخر، مثل تصدير منتجات لحوم من أبقار تم إضافة الهرمونات إلى علائق التغذية المقدمة إليها ، والمنتجات الزراعية المعالجة بالهندسة الوراثية ، بالإضافة إلى الاتهامات التقليدية الخاصة بدعم المنتجات الزراعية المصدرة .

## ٥ . السياسات الزراعية فى دول التحول الاقتصادى بأوروبا الشرقية:

هناك أهمية كبرى للسياسات الزراعية لدول أوروبا الشرقية (التى تعيش مرحلة التحول الاقتصادى) بالنسبة للاسواق الدولية وللدول النامية. إن أهمية الإصلاحات الجارية حالياً فى أوروبا الشرقية، بالنسبة للأسواق الزراعية العالمية لم تتحدد بعد، وإن بات من الواضح أنها سوف تؤدى إلى تغييرات هامة .

إن استهلاك دول أوروبا الشرقية من الموالح والموز ، والمنتجات الاستوائية الأخرى منخفض جداً. ويرجع ذلك فى الغالب الأعم إلى عدم توافر الموارد النقدية أكثر منه إلى النقص فى طلب المستهلك. ويرجع ذلك بالمقابل إلى السياسة الاستيرادية المقيدة التى تنفذها الوكالات التجارية التابعة للدولة. وحيث إن هناك تشبعاً فى طلب الدول المتقدمة ، على المنتجات الغذائية الاستوائية، فإن الآفاق المتاحة أمام الدول النامية المصدرة لهذه المنتجات، تعتمد - إلى حد كبير- على السياسات التى تتبعها اقتصاديات أوروبا الشرقية ، وربما الدول النامية الأخرى ذات الدخل المتوسط .

ويكون الوضع أكثر تعقيداً بالنسبة لمنتجات المنطقة المعتدلة . فدخول الاتحاد السوفيتى -

سابقاً - فى أوائل السبعينيات كمستورد رئيسى للحبوب، كان له أثر كبير على قطاع الحبوب عالميا. فما حدث من زيادة كبيرة فى الطلب فى بداية السبعينيات ، والصعوبات التى واجهت تلبية هذا الطلب ، وتضاعف السعر العالمى للقمح ثلاث مرات، يوضح المستتبعات الكامنة بالنسبة لاقتصاديات الزراعة العالمية. وقد كانت دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، ودولة مثل الأرجنتين، قادرة على المواءمة السريعة لتلبية هذا الطلب الاستيرادى الجديد. وبرغم قدرة اقتصاديات الحبوب العالمية على مواكبة هذه المشتريات الضخمة، فإن ما حدث فى السبعينيات يوضح الطبيعة غير المستقرة المحفوفة بالمخاطر لأوضاع الدول النامية المستوردة للغذاء .

إن المستقبل يتوقف على الإصلاحات التى تقوم بها دول أوروبا الشرقية، جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق والصين. فإذا أدت هذه الإصلاحات إلى زيادة الإنتاج الزراعى ، فسوف تميل الأسعار العالمية نحو الانخفاض، فى حالة استمرار دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فى دعم صادراتها الزراعية ، أو تستقر فى حالة انخفاض الدعم.

وفى ظل تنامى اندماج هذه الدول فى النظام التجارى العالمى، فإن التجارة فى المنتجات الزراعية والغذائية لهذه الدول آخذة فى النمو أيضاً . فخلال عام ١٩٩٤ ارتفع معدل نمو الصادرات والواردات الزراعية لمجموعة هذه الدول بمقدار ٢٢ ٪ للصادرات ، ٨٪ للواردات (بمعيار القيمة). ونتج عن ذلك تحول فى ميزان التجارة الزراعية، من عجز مقداره ٥٥٠ مليون دولار عام ١٩٩٣ إلى فائض مقداره ٣٥٥ مليون دولار عام ١٩٩٤ ، ومع استمرار زيادة الصادرات والواردات عام ١٩٩٥ ولكن بنسب متفاوتة . حقيقة ، لقد زادت الواردات الزراعية لبعض دول الإقليم ( مثل جمهورية التشيك، جمهورية السلوفاك ، بولندا ، رومانيا ، سلوفينيا ، إستونيا ) ,إلا أن الأداء التصديرى القوى للمجر قد عوض ذلك . وعلى ذلك، يظل وضع ميزان التجارة الزراعية للإقليم ككل فى حالة فائض مقداره ٣٢٤ مليون دولار، وهو يقارب ما كان عليه الوضع فى عام ١٩٩٤ .

ولا يزال الاتحاد الأوروبى هو الشريك التجارى المسيطر ، وخاصة فى مجال الواردات ، حيث يبلغ نصيبه نحو نصف واردات دول أوروبا الشرقية، كما زاد نصيب التجارة البينية بين دول الإقليم. كما كان لحركات سعر الصرف أثر موجب على صادرات بعض دول أوروبا الشرقية إلى أسواق دول الجمهوريات المستقلة(جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق). كما تذهب معظم الصادرات الزراعية لهذه المجموعة من الدول ، أيضاً إلى دول الاتحاد الأوروبى ( ٥٠ ٪ من صادرات بولندا، ٤٤٪ من صادرات المجر ، ٧٣٪ من صادرات جمهورية التشيك .

**١/٥ السياسات السعرية والتسويقية والتجارية :**

لا زالت حكومات دول أوروبا الشرقية التى تعيش مرحلة التحول الاقتصادى، مستمرة فى التأثير على الأسعار المحلية ، وذلك من خلال ضمان حدود دنيا لأسعار العديد من المنتجات. ومن الملاحظ أن تأثير هذه الحدود الدنيا للأسعار يتفاوت بشدة. ففى المجر وبولندا، على سبيل المثال، تكون أسعار السوق بصفة عامة أعلى من الحدود الدنيا للأسعار، على حين تميل بلغاريا إلى الحفاظ على مستوى أسعار أدنى من ذلك، بالرغم من أن السعر المحدد لا زال أدنى كثيراً من مستوى الأسعار العالمية .

وقد تم زيادة التعريفة الجمركية على الواردات للعديد من المنتجات الزراعية والغذائية ، مع تخفيض التعريفة على عدد قليل من المنتجات . ففى نهاية ١٩٩٤ قامت المجر بزيادة التعريفة بشكل كبير، بالإضافة إلى فرض مدفوعات إضافية بنسبة ٨ ٪ على جميع الواردات، ولذلك ارتفعت أسعار المنتجات الغذائية بأعلى من المستوى العام للتضخم. وفى أول يناير ١٩٩٥ قامت بولندا باستبدال ضرائبها المتغيرة بأخرى ذات معدلات تتمشى مع منظمة التجارة العالمية، والتى كانت أدنى بالنسبة لبعض المنتجات، وأعلى بالنسبة لطائفة أخرى. وفى نفس التوقيت، قامت رومانيا برفع تعريفتها الجمركية، وكان الارتفاع شديداً فى بعض الحالات. وقامت بلغاريا بتطبيق تعريفة جديدة على واردات منتجات الألبان، على حين فرضت سلوفاكيا ضرائب إضافية مقدارها ١٠ ٪ على جميع الواردات. وفى ليتوانيا، قامت الحكومة بفرض عوائق جمركية مرتفعة من أجل دعم أسعار المنتجين، ثم أعيد تخفيض التعريفة مرة أخرى عقب الزيادة الحادة فى أسعار الغذاء .

وقد أظهرت بعض الحكومات عدم ثقتها فى الأسواق من خلال الطريقة التى استجابت بها لمواجهة تدفق المنتجات للخارج، والخوف من حدوث نقص فى المعروض، حيث قامت بتقييد الصادرات، وحظر التصدير فى أحيان أخرى. واستمرت المجر فى تطبيق نظام تراخيص التصدير بالنسبة لصادرات القمح والذرة، ولا يسمح بالتصدير إلا بعد الوفاء باحتياجات السوق المحلى. وقامت جمهورية التشيك فى نوفمبر ١٩٩٥ بتعليق إصدار أى تراخيص لتصدير الحبوب والدقيق .

**٢/٥ السياسات الزراعية فى جمهورية التشيك .**

**٥ / ٢ / ١ السياسات الهيكلية والخصخصة :**

المرحلة الأولى فى العملية الحساسة والمعقدة لتمويل وخصخصة القطاع الزراعى تتضمن تقديم تشريعات جديدة تسمح بخصخصة المشروعات الزراعية المملوكة للدولة، وقد اكتملت هذه المرحلة

تقريباً . ففى نهاية عام ١٩٩٥ نجد أن نحو ٩٧ ٪ تقريباً من الأراضى الزراعية، تتم زراعتها عن طريق القطاع الخاص (٢٣ ٪ مزارع عائلية ، ٤٣٪ تعاونيات أعيد صياغتها، ٢١٪ أنواع أخرى من المزارع المشتركة). وتعتبر المنافسة القوية بين المشروعات العاملة فى قطاعات محددة لتصنيع الغذاء، هى العامل الرئيسى لتشجيع المزيد من التغيرات الهيكلية . وتعتبر وزارة المنافسة الاقتصادية هى الكيان المسئول عن منع تكوين الاحتكارات والكارتلات .

**٥ / ٢ / ٢ سياسات التمويل والاستثمار الزراعى :**

إن الدعم الحكومى الرئيسى يأخذ شكل الائتمان الزراعى الذى يتم تقديمه من خلال جهاز حكومى يسمى "صندوق مساندة وضمان المزارعين والحراجة"، وهو يقوم بضمان الائتمان المقدم إلى الزراعة من خلال الجهاز المصرفى، بالإضافة إلى تغطية جزء من مدفوعات الفائدة. ويقدم هذا الصندوق أمواله بقصد دعم تنافسية الزراعة، وبالتالى لا يمتد إلى المنتجين الزراعيين الذين لا يتمتعون بالتنافسية .

**٥ / ٢ / ٣ سياسات الدعم الزراعى :**

خلال عامى١٩٩٤، ١٩٩٥ كان دعم الأسعار الزراعية موجهاً إلى الألبان والقمح ، المستخدم للاستهلاك الآدمى. ويشرف على ذلك ، الصندوق الحكومى لتنظيم السوق . كما يأخذ ذلك أيضاً، صورة تقديم إعانات تصدير حجم ثابت من الألبان ( يحدد كل ٣ شهور). وبالنسبة لسوق الحبوب، يقوم الصندوق بالشراء مقدماً لكمية محددة من القمح المستخدم للاستهلاك البشرى ، توضع فى المخزون. وفى عام ١٩٩٥ توقفت الحكومة عن إصدار تراخيص تصدير الحبوب والدقيق حتى تحافظ على الأسعار المحلية .

**٥ / ٢/ ٤ مكافئات إعانة المنتج والمستهلك :**

كانت إعانة المنتج فى عام ١٩٨٦ تبلغ نحو ٦٩ ٪ من إجمالى قيمة الإنتاج ، ولكنها مالت إلى الانخفاض بشكل مستمر حتى بلغت ٢٠ ٪ عام ١٩٩٤ . وفيما يتعلق بإعانة المستهلك - والتى تقيس التحويلات من المستهلكين إلى المنتجين (عندما تكون سالبة) - فقد كانت بصفة عامة أقل من نسبة دعم المنتج خلال الفترة السابقة على الإصلاح .

**٥ / ٢ / ٥ سياسات التجارة الزراعية :**

اتساقا مع التزامات "الجات" ، قامت جمهورية التشيك بإلغاء الضرائب التكميلية على الواردات عام ١٩٩٥، وحلت محلها التعريفة الجمركية. وهناك أيضاً، إعانات التصدير المخصصة

لمنتجات الألبان ، بالإضافة إلى دعم محدود للماشية .

**٥ / ٣ السياسات الزراعية فى بولندا**

**٥ / ٣ / ١ خصخصة المزارع وحجم وهيكل المزرعة :**

تم إنشاء جهاز الملكية الزراعية عام ١٩٩٢ لتنفيذ عمليات نقل الملكية فى القطاع الزراعى البولندى. وقد واجهت هذه العملية صعوبات كثيرة ، أبرزها ضعف أوضاعها المالية (المزارع) وتركز المزارع المملوكة للدولة فى مناطق يكون الطلب على الأراضى فيها ضعيفاً، مستوى البطالة بين العمالة الزراعية الحكومية. مرتفعا نتيجة للصعوبات المالية، أصبح التأجير (كأحد صور الخصخصة) سائداً، بالإضافة إلى وجود مشاكل تتعلق بالجوانب القانونية للملكية (وكان متوسط فترة عقد الإيجار سبع سنوات). وفى عام ١٩٩٥ تم تطبيق نظام حوافز جديدة لشراء الأراضى الزراعية من خلال تقديم ائتمان مدعم لهذا الغرض .

وفيما يتعلق بحجم وهيكل المزرعة، فقد حدث إبطاء في التغيرات التى تتعلق بهيكل وحجم المزرعة بسبب ارتفاع معدل البطالة فى الاقتصاد ، والتى أعاقت بدورها محاولة القيام بأى تحويل كبير للعمالة الزراعية إلى قطاعات أخرى .

وأصبح النمط الشائع لحجم المزرعة هو إما المزارع الصغيرة (١ - ٢ هكتار) ، أو المزارع الكبيرة (أكبر من ١٥ هكتار) مع اتجاه الأخيرة للنمو السريع .

**٥ / ٣ / ٢ سياسات الدعم الزراعى :**

يأتى معظم التدخل الحكومى فى الزراعة من خلال جهاز السوق الزراعى الذى يشرف على تنظيم السوق. ويعتبر دعم الائتمان الزراعى هو أكثر التدابير أهمية لتخفيض تكلفة المدخلات بالنسبة للمزارعين، حيث يبلغ الدعم نحو ٣/١ معدل الفائدة التجارية. وفى عام ١٩٩٤ تم إنشاء جهاز ( ARMOR) لتقديم الائتمان بشروط ميسرة من أجل الاستثمار فى قطاع منتجات الألبان ، وتربية الماشية، وتربية الأغنام ، وشراء الأراضى الزراعية. وفيما يتعلق بدعم المدخلات، فهو يتركز فى المدخلات التى تستهدف تحقيق تقدم حيوى (بيولوجى) فى الزراعة ( مثل الحبوب المنتقاة، تقاوى البطاطس، مهجنات حيوانية جديدة) ، والمنتجات التى تقلل من حموضة الأرض الزراعية ( مثل إنتاج الجبس ) .

**٥ / ٣ / ٣ دعم الأسعار والدخول :**

تم فى عام ١٩٩٠ إنشاء جهاز السوق الزراعى ( ARR) لتنفيذ السياسة الحكومية الخاصة

بضمان استقرار الأسواق الزراعية والمنتجات الغذائية، بالإضافة إلى حماية دخول المزارعين. كما يهدف أيضاً، إلى ضمان الاحتياطى الوطنى من الغذاء. ويدخل الجهاز مشترياً وبائعاً لفوائض المنتجات الزراعية. ومن الناحية العملية، تركز نشاط الجهاز فى منتجات الحبوب والألبان واللحوم، ولكن هناك أيضاً إمكانية لدخول منتجات أقل أهمية من الناحية الاقتصادية، مثل السكر، والبطاطس، وعسل النحل، والكتان والصوف. ويكون التدخل من خلال وضع نظام للأسعار الدنيا للمنتجات المشار إليها.

**٥ / ٤ / ٤ السياسة التجارية :**

عقب التحرير العام للزراعة فى عام ١٩٩٠ تصاعدت مستويات حماية الواردات الزراعية، ويرجع ذلك إلى المنافسة الحادة من المنتجات الزراعية المدعمة الواردة من دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية وغيرها. وقد تم فرض تعريفة جمركية قيمية على الواردات ، بالإضافة إلى فرض تعريفة محددة أخرى إلى بعض المنتجات .

وفى عام ١٩٩٥ ، طبقت الحكومة نظاماً جديداً للتعريفات الجمركية يتمشى مع التزاماتها الناشئة من " الجات " ومنظمة التجارة العالمية ، وأخذت التغيرات الرئيسية فى التعريفات الأشكال التالية :

- إلغاء الضرائب المتغيرة، وتعويضها برفع التعريفة الجمركية على المنتجات التى تأثرت . كما تم تطبيق نظام حصص التعريفة الجمركية على منتجات معينة .

- الإبقاء على التعريفة الجمركية كما هى بالنسبة لمجموعة من المنتجات تعادل نحو ٣/١ الواردات الغذائية البولندية ( الفواكه ، الخضر الطازجة والمصنعة ، الحبوب، أنواع مختلفة من الزيوت النباتية ، الشيكولاتة ، والزبد ) .

- تخفيض التعريفة الجمركية على مجموعة من المنتجات تعادل حوالى نصف الواردات البولندية من السلع الغذائية ( القهوة ، والشاى ، والكسب ، والقطن ) .

**٥ / ٤ السياسة الزراعية فى رومانيا**

**٥ /٤/ ١ السياسة الهيكلية والخصخصة :**

وصل الإصلاح الزراعى فى رومانيا إلى مرحلة تمليك الأرض الزراعية للقطاع الخاص ، حيث تم توزيع ٥٠ ٪ من عقود الملكية ، ومن المنتظر أن يترتب على ذلك أن ٧٠ ٪ من الأرض الزراعية سوف تصبح مملوكة ملكية خاصة ، على حين تظل ١٢ ٪ مملوكة للدولة ، ١٨٪ تأخذ شكل ملكية

مشتركة ، وقد تم ذلك من خلال قانون الإفلاس عام ١٩٩٥ .

**٥ / ٤ / ٢ سياسات التمويل والإصلاح الزراعى :**

حصل قطاع الزراعة على مساندة كبيرة فى شكل قروض مدعمة، خلال التسعينيات. وقد استمرت سياسة دعم الائتمان حتى عام ١٩٩٥ من خلال مجموعة من البرامج . فكانت معدلات الفائدة الاسمية التى ينبغى على المزارعين دفعها تتراوح بين ٤٥ - ٥٠ ٪ ، ولكن من خلال برامج الدعم كانوا يدفعون ١٥ ٪ فقط. أما الائتمان المقدم لتربية الثروة الحيوانية ، وأماكن التخزين، والصوبات، فقد تم دعمها بنسبة ٦٠ ٪ للقروض قصيرة الأجل ، ٧٠٪ للقروض متوسطة الأجل، ٧٥٪ للقروض طويلة الأجل.

**٥ / ٤ / ٣ سياسات الدعم الزراعى :**

كانت هناك برامج أخرى للتدخل فى الأسعار، سارية عام ١٩٩٥ متضمنة تخفيض الضرائب ودعم المدخلات. وكان النظام الذى على أساسه تقوم الحكومة بالتدخل بتحديد أسعار الشراء، والدعم السعرى الإضافى، يقتصر على عدد محدود من المنتجات الزراعية ، ولكنه اتسع بعد ذلك ليشمل الحبوب، والألبان ، ولحوم الدجاج والخنزير. وتقوم الحكومة أيضاً، بالرقابة على أسعار التجزئة للمواد الغذائية ، حتى تظل عند المستوى المرغوب فيه ، ويتم ذلك من خلال التدخل الحكومى على مستوى أسعار المنتجين .

**٥ / ٤ / ٤ السياسات التجارية الزراعية :**

شهد النظام التجارى الرومانى عدة تغيرات عام ١٩٩٥. ومن أبرز هذه التغيرات ، استثناء منتجات معينة من التعريفة على الواردات ، وتطبيق نظام حصص التصدير على القمح ، والذرة ، وبذور عباد الشمس، وزيت عباد الشمس .

ويرى الباحث أن الاستمرار فى تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى بشكل عام ، سوف يكون لها أثر ايجابى على القطاع الزراعى فى دول التحول الاقتصادى بأوروبا الشرقية ، الأمر الذى يمكن أن يزيد الفائض الزراعى القابل للتصدير من هذه الدول .

## ٦ . السياسات الزراعية فى الدول النامية :

لا خلاف على أهمية دور الزراعة فى استراتيجية التنمية الاقتصادية فى الدول النامية ، ومع ذلك هناك مجموعة من المشاكل تواجه هذا الدور ، مثل تلك التى تصاحب عملية التحول من الزراعة المعيشية إلى الزراعة التجارية ، والمشاكل الخاصة بالحاجة إلى التوفيق بين توجيه الموارد الزراعية

لإنتاج محاصيل ذات قيمة مضافة مرتفعة، وتوجيه هذه الموارد لتحقيق الأمن الغذائى . أضف إلى ذلك، تأثير السياسة الزراعية الاستعمارية - حيث كانت معظم الدول النامية مستعمرات للدول المتقدمة - على هيكل السياسة الزراعية الحالية ، وكذلك التعارض بين نطاق الزراعة الكبير والصغير.

وهناك نحو ٦٨ دولة من حوالى١٥١دولة آخذة فى النمو، تحصل على٥٠٪ فأكثر من إيراداتها بالنقد الأجنبى من تصدير المنتجات الزراعية( زراعة ، صيد ، منتجات غابات ). كما تولد الزراعة نحو ٥٢ ٪ فأكثر من الناتج المحلى الإجمالى فى ثلث عدد البلاد النامية المشار إليها تقريباً. كما يلاحظ أن أداء الدول النامية فى مجال تصدير المنتجات الزراعية قد تباطأ قياساً إلى أداء الدول المتقدمة. ويعكس هذا الأمر، انخفاض نصيب الدول النامية من إجمالى التجارة الزراعية العالمية. كما يشهد الكثير من الدول النامية انخفاضاً فى نسب الاكتفاء الذاتى من المنتجات الزراعية، بالإضافة إلى عجز فى الميزان التجارى الزراعى. وقد نجم عن ذلك أن أصبح العديد من الدول النامية سوقاً لمنتجات الدول المتقدمة ، مثل اللحوم ، القمح ، الذرة، السكر، القطن ، الصوف، الجلود ، وغير ذلك. وبصفة عامة، تقع الصادرات الزراعية للدول النامية فى ثلاثة مستويات أساسية، تتمثل فيما يلى :

أ ) المنتجات الزراعية النمطية للمنطقة المعتدلة :

وتتنافس هذه الطائفة من المنتجات مع إنتاج دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، حيث تهيمن السياسات الزراعية لدول المنظمة على التجارة الدولية فى هذه المنتجات .

ب) المنتجات الزراعية للمنطقة الاستوائية :

ويقصد بذلك البن والشاى والكاكاو ، والألياف الطبيعية والتوابل. وتمثل هذه المنتجات الجزء الرئيسى من إجمالى الصادرات الزراعية للدول النامية. ولا توجد هنا سوى علاقة مباشرة ضئيلة بالسياسات الزراعية لدول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية. كما أن الآفاق السعرية والكمية لسوق هذه المنتجات، تعتبر متواضعة فى الأجل الطويل. وترتبط هذه الآفاق، بشكل أساسى، بسياسات دول أوروبا الشرقية، والدول النامية ذات الدخل المتوسط .

جـ) المنتجات الزراعية الجديدة :

هناك اعتقاد بأن صادرات الدول الآخذة فى النمو من هذه الطائفة من المنتجات ،ترتفع بسرعة، ولكن بالمعايير الإحصائية لا يتم تسجيل هذه الصادرات بالكامل. وتضم هذه المجموعة من المنتجات

سلعاً مثل الخضر والفاكهة والمنتجات المصنعة منهما. وعلى حين تتأثر الآفاق السوقية لهذه المنتجات، بسياسات الإنتاج والاستيراد فى دول منظمة التعاون الاقتصادى ، وبعض الدول النامية الأخرى، فإن تأثير السياسات يكون معقداً جداً، ومن الصعوبة بمكان أن تلم به التدابير العريضة للدعم الزراعى.

ومما سبق يتضح أن مجموعة منتجات المناطق المعتدلة ، والمنتجات الجديدة ، هى التى تتأثر بشكل كبير بالسياسات الزراعية التى تطبقها الدول المتقدمة. وهناك اعتقاد بأن إصلاح السياسات الزراعية فى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، سوف يكون له آثار إيجابية على القطاع الزراعى فى الدول النامية المنتجة للسلع المنافسة. ولكن الفهم الأفضل للسياسات الزراعية السعرية فى الدول النامية ، يتطلب التخلص من مجموعة من المعتقدات الخاطئة المتعلقة بها ، والتى من أبرزها ما يلى :

- هناك اعتقاد بأن سعر الغذاء - أكثر المعتقدات بروزاً - فى الدول النامية ، يكون منخفضاً لأن الحكومات تسعى إلى الحفاظ عليه حتى يستطيع الفقراء أن يحصلوا على احتياجاتهم منه .

- هناك اعتقاد بأن جميع القطاعات الزراعية فى الدول النامية تخضع للضرائب بهدف زيادة الموارد الحكومية المطلوبة لعمليات التنمية الاقتصادية .

- يتقبل معظم الناس مقولة السياسيين التى تتعلق بالأمن الغذائى، كدافع رئيسى للسياسات الزراعية السعرية .

- هناك اعتقاد واسع الانتشار بأن سياسات التسعير فى الدول النامية ، يتم وضعها بسبب الرغبة فى تقليل حالة عدم الاستقرار فى أسعار السلع الزراعية وخاصة الغذاء ، فى هذه البلدان .

ومما سبق يتضح أن هذه المعتقدات لا تتسق مع بعضها البعض . فزيادة الإيرادات الحكومية مثلاً، تتضمن فرض الضرائب وزيادتها ، بينما يؤدى ضمان الأمن الغذائى إلى إنفاق الموارد الحكومية، سواء لرفع الأسعار التى يحصل عليها المنتج المحلى، أو لتمويل إنشاء تسهيلات التخزين. أى أن تقديم غذاء منخفض التكلفة لفقراء الحضر لا يتسق مع هدف زيادة الإيرادات الحكومية ، وربما مع الاكتفاء الذاتى .

ومع اتجاه الكثير من الدول النامية ، فى الستينيات والسبعينيات ، إلى انتهاج سياسة تنمية اقتصادية ذات توجه داخلى (الإحلال محل الواردات) ، كان من الضرورى حماية الصناعات الوليدة في مراحلها الأولى ، وهنا ساد اعتقاد بأن دعم الصناعة لا بد وأن يكون على حساب الزراعة، من

خلال انتهاج مجموعة من السياسات التجارية، والسياسات الاقتصادية الكلية المتحيزة ضد الزراعة. ففي الفلبين مثلاً، أدت الحماية الشديدة للصناعة إلى خفض الصادرات الزراعية بنسب تتراوح بين ٢٤ ٪ ، ٢٧٪ حسب نوع السلعة الزراعية . وفى الأرجنتين، انخفض معدل نمو القطاع الزراعى انخفاضاً كبيراً بسبب الحماية المفرطة للسلع الصناعية، وفرض ضرائب تصدير على السلع الزراعية، وتطبيق سياسة سعر الصرف غير المرن . وفى نيجيريا ، أدى ازدهار قطاع النفط إلى آثار عكسية وخلل شديد فى اقتصاديات الزراعة . فقد هبط إنتاج الحاصلات الزراعية النقدية (الكاكاو ، المطاط، القطن ، الفول السودانى ) بنسب كبيرة ، وزادت الواردات الغذائية زيادة كبيرة ، بالإضافة إلى حدوث هجرة واسعة من الريف إلى الحضر.

**٦ / ١ أهم صور السياسات السعرية الزراعية :**

تتمثل أهم صور السياسات السعرية الزراعية التى تطبقها الدول النامية فى استخدام جانبى الموازنة العامة للدولة، من خلال بنود الانفاق، وبنود الايراد.

**١/١/٦ التدخل من خلال بنود الإنفاق :**

ومن أهم صوره مايلى:

أ ) بنود الإنفاق الظاهرة : وتتمثل فى دعم المدخلات الزراعية ، ودعم الائتمان والدعم التسويقى ودعم الصادرات، ودعم المستهلكين والدعم المباشر للمنتجين على كميات الناتج .

ب ) بنود الإنفاق المستترة : وأبرز أشكالها، قيام الحكومة بدعم أنشطة الرى ( نفقات التشغيل والصيانة للمجاري المائية والقناطر والسدود ) .

ج ) الاستثمار العام فى البنية الأساسية الزراعية : ومن أبرز الأمثلة ، قيام الحكومة بالإنفاق على أنشطة البحوث الزراعية ، ونشر نتائجها على المزارعين ، وإنشاء نظم الرى مثل السدود والقناطر، وشق الترع ، بالإضافة إلى مشروعات استصلاح الأراضى .

**٦ / ١ / ٢ التدخل من خلال بنود الإيراد :**

ويأخذ ذلك أيضاً، الصورة المباشرة والصورة المستترة ، وأرباح التشغيل ، وذلك على النحو الآتى :

أ ) الضرائب السلعية الظاهرة : ومثال ذلك الضرائب الجمركية على الصادرات والواردات الزراعية ، وعلى المدخلات الزراعية ، وضرائب الإنتاج على سلع معينة، وضرائب المبيعات (أو ضرائب القيمة المضافة فى دول أخرى ) .

ب ) الضرائب المباشرة : مثل ضريبة الأراضى الزراعية، وضريبة الدخل الزراعى .

جـ ) أرباح التشغيل : وهى الأرباح التى تحصل عليها الشركات الحكومية وشبه الحكومية، التى تقوم بشراء وبيع السلع الزراعية النهائية ، والمدخلات الزراعية .

**٦ / ٢ السياسات الزراعية التسويقية**

فى العديد من الدول النامية ، تحاول الحكومات فرض نظام تسويقى ذى قناة واحدة للإنتاج وللمدخلات. حيث يحظر القانون أن يقوم المزارعون ببيع محصولهم إلى تجار القطاع الخاص، بل ينبغى عليهم تسليم الإنتاج إلى الوكالات الحكومية، أو يتم تقييد التجارة التى يقوم بها القطاع الخاص، على الأقل بالنسبة للمستوردين وتجار الجملة، على حين يتم ترك صغار التجار الذين يقومون بأنشطة هامشية مثل الباعة الجائلين، ومحال التجزئة الصغيرة. وفى كثير من الأحيان يتم وضع قيود على نقل المحاصيل من محافظة لأخرى (أو من ولاية لأخرى)، بحيث يتطلب الأمر الحصول على إذن مسبق

وفى معظم الدول النامية، تحاول مجالس التسويق الحكومية الخاصة بالحبوب والمنتجات الغذائية، أن تعمل على تحقيق استقرار أسعار المنتج والمستهلك، عن طريق الاحتفاظ باحتياطي سلعى. وبالنسبة لجانب المنتجين ، تعمل هذه المجالس كمشترى باعتبارها الملاذ الأخير للحفاظ على الحد الأدنى للسعر. وعلى جانب المستهلكين ، تقوم هذه المجالس بضمان وجود تيار (تدفق) منتظم من المنتجات، خاصة للمناطق الحضرية .

ووجود قناة تسويق موحدة بالنسبة للمدخلات الزراعية، يعتبر أمراً شائعاً فى الكثير من الدول النامية ، وكان ذلك يتم بشكل غير مباشر. ودعم المدخلات الزراعية أمر شائع وواسع النطاق ، حيث تقوم الوكالات الحكومية فى العادة ، بتوزيع هذه المدخلات بأسعار مدعمة ( هناك بالطبع عمليات توزيع غير مشروعة لهذه المدخلات من خلال قيام بعض المزارعين ببيع الحصص المقررة لهم ) .

**٦ / ٣ آثار تحرير التجارة الزراعية على الدول النامية :**

هناك عدة آثار متوقعة من تحرير التجارة الزراعية، بعضها يأتى من قيام الدول النامية ذاتها بإجراء تحرير متزامن فى سياساتها الزراعية، وبعضها الآخر يأتى من قيام الدول المتقدمة بالتحرير .

**٦ / ٣ / ١ تحرير السياسة الزراعية فى الدول النامية بشكل متزامن :**

بدأ العديد من الدول النامية برامج الإصلاح الاقتصادى فى ثمانينيات القرن العشرين، والتى تضمنت تحرير التجارة، وتقليل التدخل الحكومى المباشر وغير المباشر فى النشاط الاقتصادى بوجه

عام، والنشاط الزراعى بوجه خاص .

وأصبح تدخل الدولة فى السلع الزراعية القابلة للاستيراد (أى التى لها بديل محلى) يقترب من الصفر أو أعلى قليلاً. وعلى ذلك ، فإن إزالة البقية الباقية من هذا التدخل سيكون له أثر محدود على الأسعار العالمية. أما بالنسبة للسلع التى لا زالت خاضعة لمستويات مرتفعة من الضرائب والتدخل الحكومى، نجد أن إزالة هذه الضرائب وباقى صور التدخل ، يمكن أن يترتب عليها زيادة الناتج وتخفيض الاستهلاك من هذه السلع . ويمكن أن يؤدى ذلك إلى انخفاض الأسعار العالمية. ويكون الانخفاض فى الأسعار العالمية أشد بالنسبة لبعض المنتجات الاستوائية التقليدية مثل البن والكاكاو وزيت النخيل ، الأمر الذى يكون بمثابة عقوبة لمنتجى هذه المحاصيل .

وبالنسبة لمنتجات المنطقة المعتدلة ، يكون التأثير أصغر كثيراً، ذلك لأن نصيب الدول النامية من التجارة العالمية فى هذه المنتجات يعتبر ضئيلاً . كما أن إزالة العوائق التجارية من جانب الدول النامية، يفتح أسواقاً جديدة فى دول نامية أخرى ، الأمر الذى يزيد التجارة الزراعية البينية للدول النامية .

إن قيام معظم الدول النامية بالإصلاح الاقتصادى، وبوجه خاص تحرير التجارة فى السلع الصناعية ، سوف يكون بمثابة ضغط سياسى على دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، حتى تقوم بإجراء تبادلى يتمثل فى تحرير التجارة الزراعية ، وبالتالى إفساح المجال لزيادة دخل الدول النامية .

يؤدى تحرير الزراعة فى الدول النامية إلى إعادة تخصيص الموارد الزراعية تجاه المنتجات ذات القيمة المضافة المرتفعة ، والمنتجات الزراعية الجديدة (متضمنة الصادرات غير التقليدية) ، الأمر الذى يؤدى إلى تنويع الصادرات الزراعية ، وبالتالى تقل مخاطر تركز الصادرات .

**٦ / ٣ / ٢ تحرير التجارة الزراعية العالمية فى إطار متعدد الأطراف :**

هناك اعتقاد بأن تحرير التجارة الزراعية العالمية - فى إطار اتفاق الزراعة لجولة أوروجواى - وخاصة بالنسبة لمنتجات المنطقة المعتدلة، سوف يضر بالدول النامية على اعتبار أن هذه الدول - كمجموعة - تعتبر مستوراداً صافياً للمحاصيل الغذائية ، ولكن هذه النظرة تبدو ضيقة الأفق إلى حد بعيد. ذلك أن الدول النامية تستفيد ، حيث إن ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية بعد تحرير الزراعة فى الدول المتقدمة، سوف يشجع الإنتاج المحلى من هذه المنتجات فى الدول النامية . كما أن تحرير الزراعة فى الدول المتقدمة سوف يؤدى إلى مزيد من الاستقرار فى الأسواق، وبوجه خاص فى أسواق

المنتجات الغذائية . كما أن إعادة توزيع الدخل بين منتجى الغذاء المحليين والمستهلكين له ، نتيجة ارتفاع السعر المحلى للغذاء ، سيكون فى اتجاه المزيد من العدالة بين طوائف الشعب . ناهيك عن الآثار الديناميكية الموجبة الناتجة عن ذلك .

وهناك من يعتقد أنه فى ضوء إجراء العديد من نماذج المحاكاة الخاصة بالأسعار العالمية للغذاء، هناك درجة عالية من عدم اليقين، تتعلق بتطور الأسعار العالمية للسلع الغذائية خلال عشرين سنة قادمة، وإن كان هناك شبه إجماع على حدوث انخفاض فى أسعار القمح ، والحبوب الصلبة، على حين تتجه الأسعار الحقيقية للحوم نحو الارتفاع. كما أن إزالة الآثار المعوقة الناجمة عن الحماية السالبة فى الدول النامية، يمكن أن يؤدى إلى ارتفاع معدلات الاكتفاء الذاتى فى الحبوب ومنتجات أخرى. وبالتالى لا يوجد دليل حاسم على ارتفاع فاتورة واردات الغذاء للدول النامية ، بل الراجح هو ثباتها، مع وجود احتمال ضئيل لاتجاهها نحو الهبوط.

ولقد قدم موريس شيف، البرتو فالديس مجموعة من توصيات، تهدف إلى تعظيم الاستفادة من القطاع الزراعى فى البلدان النامية ، وكانت أبرز ما اشتملت عليه هذه التوصيات ما يلى :

- إذا أرادت دولة تحقيق التنمية والازدهار الاقتصادى، فينبغى عليها عدم التحيز ضد الزراعة، قياساً إلى باقى قطاعات الاقتصاد القومى.

- ينبغى على الدولة المعنية إيجاد مصادر إيراد بديلة للموازنة العامة، نتيجة إلغاء الضرائب المفروضة على أنشطة الزراعة ومنتجاتها. وعموماً، فإن تحويل القيود غير الجمركية إلى قيود أخرى جمركية ، سوف يزيد من موارد الحكومة .

- ضرورة عدم التمييز بين الصادرات والواردات، فقد كانت الدول النامية - فى أحيان كثيرة - تفرض الضرائب على الصادرات، وتحمى الواردات ، وتزيد من درجة الشفافية فى أنشطة الشركات الحكومية العاملة فى التجارة .

تزداد مكاسب إصلاح السياسات الزراعية، إذا تزامنت مع القيام بإصلاحات أخرى خارج قطاع الزراعة، مثل الإصلاح المالى والنقدى ، وتدعيم البنية الأساسية ، واستحداث آليات جديدة لزيادة عنصر التحوط واليقين ، والتعامل مع ظاهرة تدفق رأس المال الأجنبى إلى الداخل نتيجة للإصلاح الاقتصادى ، بشكل يتسم بالحكمة حتى لا تحدث انتكاسة لعمليات الإصلاح .

ويعتقد الباحث أنه على الرغم من تنفيذ العديد من صور الإصلاح الاقتصادى فى عدد من الدول الآخذة فى النمو ، فإن تأثير هذه الإصلاحات يكون محدوداً من ناحية التصدير ، بسبب ارتفاع

أسعار هذه المنتجات نتيجة إلغاء الدعم الممنوح لها من ناحية ، ونتيجة للعديد من صور الحماية غير الجمركية التى تطبقها الدول المتقدمة على الواردات من المنتجات الزراعية من ناحية أخرى . وعلى جانب الواردات ، هناك شك فى قيام الدول المتقدمة بإصلاحات جوهرية في قطاعاتها الزراعية ، وبالتالى فهى مستمرة فى دعم إنتاجها الزراعى ، الأمر الذى يؤدى إلى تمتعها بميزة سعرية عند تصديرها إلى أسواق العديد من الدول الآخذة فى النمو . ولعل الاضطرابات التى حدثت مؤخراً فى مدينة سياتل الأمريكية ، أثناء انعقاد المؤتمر الوزاري للدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية (فى شهر ديسمبر ١٩٩٩) ، وسيل الاحتجاجات من جانب الدول النامية نتيجة عدم عدالة توزيع أعباء ومكاسب العولمة ، خير تعبير عن أثر السياسات الزراعية في الدول المتقدمة ، غلى التجارة الدولية .

## ٧ . السياسات الزراعية في مصـــر :

بصفة عامة ، اتجهت السياسات الاقتصادية في مصر نحو التحيز بشكل كبير ضد الزراعة - وخاصة خلال الفترة من ١٩٦٠ حتى ١٩٨٥ - حيث عانت الزراعة من ضرائب مرتفعة على المحاصيل القابلة للاتجار الدولى، وحماية القطاعات غير الزراعية، والتدخل الحكومى فى القطاع الزراعى، وغير ذلك من ممارسات أدت إلى وجود العديد من التشوهات و الاختلالات التى عانى منها القطاع الزراعى والاقتصاد القومى ككل.

### ١/٧ أهداف السياسات الزراعية المصرية :

هناك هدفان عريضان للسياسات الزراعية فى مصر هما : تحقيق الأمن الغذائى وتحقيق الاكتفاء الذاتى من السلع الزراعية الغذائية - باستثناء القمح لصعوبة تحقيق ذلك .

وتنقسم هذه الأهداف العريضة إلى مجموعة من الأهداف الفرعية مثل تحسين كفاءة استخدام الموارد الزراعية المصرية التى تتسم بالندرة النسبية. والعمل على استدامة الموارد الزراعية المتاحة، وحماية البيئة. والحفاظ على مستوى التوظف فى القطاع الزراعى بعد أن أصبح قطاعاً طارداً للعمالة. وتحقيق المزيد من العدالة فى توزيع الدخل بين قطاعات الاقتصاد القومى، والقضاء على الفقر، والوفاء بالاحتياجات الأساسية للسكان. وزيادة متحصلات النقد الأجنبى الناتجة عن الصادرات الزراعية .

### ٧ / ٢ السياسات الزراعية المطبقة فى مصر :

نتناول فيما يلى أهم السياسات الزراعية المطبقة فى مصر :

### ٧ / ٢ / ١ السياسات الزراعية الهيكلية :

يقصد بالسياسات الهيكلية الزراعية تلك السياسات التي تهدف إلى تغيير حجم أو تنظيم النشاط الزراعى، وتلطيف الصعوبات التى تنتج عن هذه التغيرات ، بالإضافة إلى إيجاد وسائل للحفاظ على المنافع الاجتماعية غير المالية التى تواجه خطر الضياع فى خضم التحركات غير المقيدة لقوى السوق .

ومن أبرز التغيرات الهيكلية التى تحدث نتيجة للآثار المباشرة وغير المباشرة للسياسات ، ما يطلق عليه الإصلاح الزراعى (من خلال تجزئة أو تجميع أو ضم الملكيات الزراعية) ، وتغيير التركيب السكانى للعاملين فى الزراعة ، وتغيير التركيب المحصولى ، والتغير الفنى الناتج عن أنشطة البحوث والتطوير .

ويعتبر صدور قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لعام ١٩٥٢ ، وما تلاه من قوانين أخرى، أبرز التغيرات الهيكلية التى حدثت فى الزراعة المصرية خلال النصف الثانى من القرن العشرين. فعلى الرغم من شيوع الملكيات الصغيرة للوحدات الزراعية بصفة عامة - بسبب محدودية الأرض الزراعية - فقد أدت القوانين المشار إليها ، إلى مزيد من التجزئة الناتجة عن نظام المواريث. أضف إلى ذلك، القوانين المنظمة للعلاقة بين مالك الأرض الزراعية ومستأجرها ، والتى أدت إلى توارث حيازة الأرض، فضلاً عن تحديد الإيجار بما لا يزيد عن سبعة أمثال ضريبة الأطيان الزراعية .

ويعتبر إنشاء السد العالى ثانى أهم العوامل الهيكلية التى أثرت على الزراعة المصرية ، حيث تحولت إلى نظام الرى الدائم ، وما صاحب ذلك من تغيير نمط الدورة الزراعية، والتركيب المحصولى، وهيكل الصادرات الزراعية المصرية .

ومن التغيرات الهيكلية أيضاً، عمليات استصلاح الأراضى، والتى استهدفت مواكبة النمو السكانى السريع، وتعويض التآكل فى الأراضى الزراعية الخصبة نتيجة الامتداد العمرانى. وقد بلغت مساحة الأراضى المستصلحة حتى ١٩٩٠ نحو ١,٨ مليون فدان .

وتتجه الحكومة فى الوقت الراهن إلى بعض المشروعات الزراعية الكبرى ، التى تمثل أبرز أهداف السياسة الهيكلية الزراعية الجديدة ، وذلك فى توشكى ، وشرق العوينات ، وغيرها .

ومن أهم التغيرات الهيكلية التى حدثت فى قطاع الزراعة ، ما يتعلق بنصيب الزراعة من القوة العاملة الكلية ، فقد كان نصيب الزراعة من إجمالى التوظف نحو ٥٤ ٪ عام ١٩٦٠ ، وانخفض إلى ٤٥ ٪ عام ١٩٧٥ ، وبلغ نحو ٣٧ ٪ من إجمالى القوة العاملة عام ١٩٩٥ . فقد

أصبحت الزراعة قطاعاً طارداً للعمالة بسبب زيادة فرص التوظف خارج القطاع ، والهجرة إلى دول الخليج النفطية ، وإلى العراق وليبيا .

ومن أبرز نتائج السياسة الهيكلية ، ذلك التوسع فى التعليم الزراعى الرسمى منذ قيام محمد على، بإنشاء أول مدرسة زراعية عام١٨٢٩، وما تلاه من جهود حكومية فى هذا الصدد ، حيث تم إنشاء وزارة للزراعة عام ١٩١٣ ، ثم إنشاء مجلس البحوث الزراعية عام ١٩١٩ . وبعد ذلك، تم إنشاء مركز البحوث الزراعية عام ١٩٧١ وأعيد تنظيمه فى عام ١٩٨٢. يضاف إلى ذلك إنشاء نحو ١٥ كلية للزراعة، ٦ كليات للطب البيطرى . وقد أسفر ذلك عن إنجازات ملموسة ، أبرزها زيادة غلة الفدان بمقادير هائلة فى القمح والذرة والأرز، بالإضافة إلى تحسين السلالات الحيوانية من الماشية والضأن والدواجن . ولكن لا زال الأمر يحتاج إلى توطيد الصلة بين هذه الجهات والمستفيدين منها.

**٢/٢/٧ السياسات الزراعية التسويقية :**

كانت الحكومة تزعم أن ما يزيد على ٩٠ ٪ من القطاع الزراعى، يقع فى أيدى القطاع الخاص. وتشير النظرة المدققة إلى هذا القول إلى صحته فى مجال واحد فقط هو ملكية الأرض الزراعية، وما عدا ذلك، فقد امتد التدخل الحكومى إلى عمليات التسويق والتوزيع الزراعى بشكل مفرط، وإن بدأت الصورة تتغير خلال الثمانينيات مع تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى .

على سبيل المثال ، كانت وزارة الزراعة مسئولة عن السلع الغذائية الأساسية (القمح ، زيوت الطعام ، الأرز ، السكر، اللحوم المستوردة، وغيرها). وكانت الهيئة العامة للسلع التموينية تقوم بشراء المحاصيل المنتجة محلياً من المزارعين ، بالإضافة إلى استيراد العديد من المنتجات الغذائية. وكانت عمليات التخزين والتعبئة والتوزيع، تتم من خلال شركات القطاع العام التابعة لوزارة التموين

وفيما يتعلق بالتصدير، كانت هناك مجموعة من الشركات الحكومية تتولى تصدير معظم الحاصلات الزراعية المخصصة لهذا الغرض ، وأبرزها القطن والبطاطس والبصل .

كما تمتعت الشركات الحكومية بوضع احتكارى فى بعض الأنشطة ، مثل مضارب الأرز، ومطاحن إنتاج دقيق القمح ، والصوامع والمخازن ، بالإضافة إلى تدخل الدولة في عمليات تصنيع المنتجات الزراعية .

وهناك أيضا، أنشطة البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى، الذى يعمل كوكالة تسويقية لمحاصيل معينة ، وتوزيع المدخلات الزراعية الأساسية للمزارعين ، بالإضافة إلى تقديم الائتمان .

ولمصر تاريخ طويل مع الجمعيات التعاونية الزراعية ، ففى عام ١٩٠٩ تم إنشاء أول جمعية تعاونية، وازداد دور هذه الجمعيات مع صدور قوانين الإصلاح الزراعى عام ١٩٥٢ وما بعدها.

وبسبب العديد من صور عدم الكفاءة التى صاحبت السياسات الزراعية التسويقية ، نتيجة الاعتماد على الأجهزة والمؤسسات الحكومية ، والجمعيات التعاونية الزراعية شبه الحكومية، وأجهزة التمويل والائتمان الحكومية، بدأت الحكومة فى رفع يدها تدريجياً عن القطاع الزراعى بدءاً من عام ٨٦ / ١٩٨٧ ، من خلال تطبيق سياسات التحرر الاقتصادى.

**٧/ ٢ / ٣ السياسات الزراعية السعرية :**

من أبرز الأسباب التى تساق كأهداف للسياسات الزراعية السعرية، وتبرير التدخل الحكومى بالعديد من الأدوات ، هدف تحقيق استقرار الأسعار، وتحقيق الاستقرار فى دخول المزارعين، والحفاظ على مستوى معين للإنتاج ، وتحقيق الأمن الغذائى للدولة حتى لا تتعرض للابتزاز السياسى. وغنى عن البيان، أن السياسات السعرية الزراعية تشكل جزءاً هاماً متكاملاً مع السياسات الاقتصادية الكلية، والسياسات التجارية، والسياسات القطاعية (أسعار المدخلات والمخرجات) من خلال علاقات التشابك القطاعى.

ومفاد ما سبق، أن السياسات السعرية الزراعية يكون نطاقها إيجاد فرق بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية، وبين تكاليف الإنتاج وأسعار البيع ، ويتم من خلاله تحقيق أهداف هذه السياسة.

وتعتبر الإعانات المباشرة (سواء للمنتجين أو المستهلكين) من أهم السياسات السعرية التى اتبعتها الحكومة، وخاصة فى مجال دعم السلع الغذائية، وكانت وزارة التموين منذ نشأتها خلال الحرب العالمية الثانية، تأخذ على عاتقها دعم سلع غذائية معينة، وتقوم بتوزيع مقررات شهرية للمستهلكين (الزيت والأرز والسكر والشاى). وكانت هيئة السلع التموينية التابعة لوزارة التموين، تقوم باستيراد السلع الغذائية ، وتوزيعها من خلال المجمعات الاستهلاكية ( الفول ، والعدس، والدقيق ، واللحوم والدجاج والأسماك المجمدة ). وقد بدأت الحكومة فى الخفض التدريجى لمقدار الدعم المخصص لكثير من هذه السلع ( لا زال الخبز من أهم السلع المدعمة ) ، مع إيجاد سوق موازية لبيع هذه السلع بسعر السوق .

ومن أمثلة الدعم المباشر للمنتجين ، قيام الحكومة بدعم المدخلات الزراعية مثل المبيدات، والأسمدة، والبذور المحسنة ، والأعلاف للماشية والدواجن ، وأسعار الفائدة للائتمان الزراعى، ومياه الرى ( تقدم مجاناً). ولكن الحكومة بدأت فى إلغاء دعم مستلزمات الإنتاج، حيث بدأت بتحرير

أسعار الأسمدة ، وخفض دعم مكافحة القطن، وإلغاء دعم الردة والكسب (كعلف للماشية)، وإلغاء دعم سعر الفائدة على القروض الزراعية ، كل ذلك من خلال تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى منذ عام ٨٦ / ١٩٨٧ .

كما اتبعت الحكومة أيضاً، سياسة تسعير المنتجات الزراعية والتوريد الإجبارى للمحاصيل، وقامت وزارة الزراعة بتقسيم المحاصيل إلى أربع مجموعات لأغراض التسعير:

المجموعة الأولى : وتضم القطن وقصب السكر ، وتقوم الحكومة بتحديد الأسعار التى يلتزم المزارعون بالتوريد على أساسها ، حيث تقوم الدولة بجمع المحصول بالكامل .

المجموعة الثانية : وتشتمل على الأرز ، والسمسم ، والحبوب - ما عدا القمح والذرة - وتحدد الحكومة أسعار حصة إنتاجية معينة يتم توريدها إجبارياً ، وما زاد على ذلك يكون للمزارع حرية تسويقه بحسب أسعار السوق .

المجموعة الثالثة : وتضم القمح والذرة ، حيث تقوم الحكومة بتحديد أسعارها بشكل غير مباشر ، من خلال سيطرتها على الواردات .

المجموعة الرابعة : وتشتمل على الخضر والفاكهة ، واللحوم الطازجة ، ومنتجات الألبان ، والبيض والأسماك الطازجة ، والبرسيم ، وتترك أسعار هذه المنتجات لقوى العرض والطلب .

هذا وقد اتخذت الحكومة خطوات كبيرة على طريق تحرير أسعار المنتجات الزراعية . كما قامت خلال الفترة من ١٩٦٠ حتى ١٩٩١ بتقويم الصادرات والواردات الزراعية بأسعار الصرف الرسمية ، والتى كانت تختلف كثيراً عن أسعار الصرف المطبقة على باقى المعاملات الأخرى (بالإضافة إلى تطبيق أسعار صرف متعددة حسب المجموعة السلعية)، وذلك كان سبيلها لجعل أسعار الواردات المصرية من السلع الغذائية الأساسية رخيصة عند تقويمها بالجنيه المصرى ، كما كان ذلك بمثابة ضريبة ضمنية على الصادرات الزراعية التقليدية. وقد استمر ذلك حتى قامت الحكومة فى عام ١٩٩١ بتوحيد سعر صرف الجنيه المصرى أمام العملات الأجنبية .

وكانت الحكومة تستخدم أدوات السياسة التجارية المختلفة للتأثير على حجم الواردات، ومن ثم أسعارها. فكانت هناك التعريفة الجمركية على الواردات ، والحصص الاستيرادية، وكان الأمر يصل أحياناً إلى حظر الاستيراد لسلع معينة. ومع بداية تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى، تم تخفيض الحدود القصوى للتعريفة على الواردات، وإلغاء القيود الكمية على معظم السلع المستوردة، وتنفيذاً

لاتفاق الزراعة فى إطار جولة أوروجواى، يتم تحويل القيود الكمية إلى قيود تعريفية معادلة، ثم يتم تخفيض تلك التعريفات فيما بعد حسبما تم الاتفاق عليه . ومن أبرز السلع التى انطبقت عليها هذه الحالة، واردات الدواجن، التى كان محظور استيرادها فى السنوات الأخيرة، ثم صدر قرار بتحويل الحظر إلى تعريفة جمركية قيمية مكافئة، مقدارها ٨٠ ٪، وهناك اعتقاد بارتفاع مستوى هذه التعريفة عن الحدود المرغوب فيها، الأمر الذى يؤدى إلى بعض التشوهات فى الأسعار المحلية للدواجن .

وخلاصة الأمر ، أن إصلاح السياسة الزراعية المصرية - فى إطار برنامج الإصلاح الاقتصادى العام - قد أدى إلى تحسن فى مؤشرات الأداء بشكل عام . فقد أخذ الميزان التجارى الزراعى يتجه نحو التحسن ، فقد انخفض معدل العجز فيه بنسبة ٦,٥ ٪ سنوياً في المتوسط ، خلال الفترة ٨٦ / ١٩٩٢. كما انخفض معدل نمو الواردات الزراعية والغذائية بنحو ٤,٣ ٪ سنوياً . ويدل ذلك على انخفاض حجم التشوهات فى أسعار المحاصيل الزراعية وخاصة الحبوب ، وعلى رأسها القمح ، الأمر الذى حفز الإنتاج من هذه المحاصيل . كما تحسن أداء معظم الصادرات الزراعية المصرية من الموالح والبطاطس ، والأرز والخضراوات ، أما القطن فقد شهد اتجاهاً عكسياً ، وإن كان يسير الآن نحو التحسن أيضاً .

ومعنى ما سبق ، أنه في حالة حدوث إصلاح متزامن فى سياسات الزراعة في مختلف دول العالم ، تزداد الصادرات المصرية من السلع الزراعية ذات الميزة النسبية ، ولن يتم استيراد سوى سلع التخلف النسبى ، حيث سترتفع الأسعار العالمية للعديد من السلع الزراعية بعد إزالة الدعم الذى كانت تقدمه إليها الدول الصناعية مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى ، ولكن ذلك مشروطا بوفاء الدول الصناعية بالتزاماتها تجاه تحرير قطاعاتها الزراعية.

جدول رقم (١)

التوزيع الجغرافى النسبى للصادرات والواردات الزراعية ( نسب مئوية لسنوات مختارة)

| البيان / السنوات | ١٩٧٠ | ١٩٧٥ | ١٩٨٥ | ١٩٩٠ | ١٩٩١ | ١٩٩٢ | ١٩٩٣ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| صادرات الدول المتقدمة من المواد الخام الزراعية | ٥٥,٤ | ٥٨,٩ | ٦٢,٧ | ٦٨,٦ | ٦٧,٥ | ٦٧,٩ | ٦٧,٧ |
| نصيب الولايات المتحدة منها | ١١,٤ | ١٣,٧ | ١٤,٤ | ١٧ | ١٦,٧ | ١٦,٣ | ١٦,٤ |
| نصيب الاتحاد الاوروبى منها | ١١,٤ | ١٣,٩ | ١٦,٣ | ١٩,٢ | ٢٠,٤ | ٢٠,٥ | ١٧,٩ |
| صادرات الدول النامية من المواد الخام الزراعية | ٣٤,٦ | ٢٩,٦ | ٢٨,٦ | ٢٥,٦ | ٢٦,٩ | ٢٧,٣ | ٢٨,٥ |
| نصيب مصر منها | ٢,٢ | ١,٩ | ٠,٩ | ٠,٢٦ | ٠,١٢ | ٠,١١ | ٠,٠٩ |
| دول اخرى غير موزعه تضم اوروبا الشرقية | ١٠ | ١١,٥ | ٨,٧ | ٥,٨ | ٥,٦ | ٤,٨ | ٣,٨ |
| صادرات الدول المتقدمة من السلع الغذائية | ٥٧,٥ | ٦٢,٥ | ٦١,٧ | ٦٨,١ | ٦٨,٦ | ٦٩,٦ | ٦٧,٦ |
| نصيب الولايات المتحدة منها | ١٤,٩ | ١٨,١ | ١٤,٢ | ١٣,٢ | ١٢,٩ | ١٣,٢ | ١٣,٧ |
| نصيب الاتحاد الاوروبى منها | ٢٨,٥ | ٣١,٥ | ٣٥,٢ | ٤٣,٨ | ٤٤,٥ | ٤٥,٥ | ٤٢,٦ |
| صادرات الدول النامية من السلع الغذائية | ٣٥,٥ | ٣١,٨ | ٣٤,٦ | ٢٩ | ٢٩,٢ | ٢٨,٢ | ٣٠ |
| نصيب مصر منها | ٠,٠٤ | ٠,٠٢ | ٠,٠١ | ٠,٠٧ | ٠,٠٩ | ٠,٠٩ | ٠,٠٩ |
| دول اخرى غير موزعه تضم اوروبا الشرقية | ٧ | ٥,٧ | ٣,٧ | ٢,٩ | ٢,٢ | ٢,٢ | ٢,٤ |
| واردات الدول المتقدمة من المواد الخام الزراعية | ٧٦,١ | ٧٣,٤ | ٧٠,٩ | ٧٣,٦ | ٧٢,٤ | ٧٣,٩ | ٧٣,٨ |
| نصيب الولايات المتحدة منها | ٩,٣ | ٩ | ١١,٧ | ٩,١ | ٨,٦ | ٩,٨ | ١٢,٥ |
| نصيب الاتحاد الاوروبى منها | ٤١,٩ | ٣٩,٣ | ٣٦,١ | ٤٠ | ٣٩,١ | ٣٩,١ | ٣٣,٤ |
| واردات الدول النامية من المواد الخام الزراعية | ١٢,٤ | ١٥,٨ | ٢١,٦ | ٢٢,٥ | ٢٥ | ٢٤,٣ | ٢٥ |
| نصيب مصر منها | ٠,٣٢ | ٠,٥٧ | ١,٢ | ١,٥ | ١ | ٠,٥٥ | ٠,٢٨ |
| دول اخرى موزعه تضم اوربا الشرقية | ١١,٥ | ١٠,٨ | ٧,٥ | ٣,٩ | ٢,٦ | ١,٨ | ١,٢ |
| واردات الدول المتقدمة من السلع الغذائية | ٧١,٥ | ٦٤,٦ | ٦٢,٨ | ٦٩,١ | ٧١,٥ | ٧٠,٩ | ٧٠,٣ |
| نصيب الولايات المتحدة منها | ١٢,٥ | ٨,١ | ١١,١ | ٨,٥ | ٨,٤ | ٨,١ | ٩ |
| نصيب الاتحاد الاوروبى منها | ٤٢,٥ | ٣٩,٧ | ٣٦,٧ | ٤٧,٣ | ٤٥,٤ | ٤٥,٢ | ٤١,٦ |
| واردات الدول النامية من السلع الغذائية | ١٩,٦ | ٢٣,٩ | ٢٦,١ | ٢٣,٣ | ٢٢,٨ | ٢٣,٤ | ٢٦,٢ |
| نصيب مصر منها | ٠,٣٧ | ١١,١ | ١,٦ | ٠,٨٥ | ٠,٦٨ | ٠,٦٥ | ٠,٦٤ |
| دول اخرى غير موزعه تضم اوروبا الشرقية | ٨,٩ | ١١,٥ | ١١,١ | ٧,٦ | ٥,٧ | ٥,٧ | ٣,٥ |

Source: Calculated from :UNCTAD

جدول رقم (٢)
أهم البرامج الزراعية السعرية وأبرز سماتها

| اسم البرنامج | طبيعة عملية المواءمة | المشاكل المصاحبة للتطبيق | السعر المزرعى | | أسعار التجزئة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | المستوى | الاستقرار | |
| قيود الاستيراد ، والتعريفات الجمركية، ضرائب الواردات ، وحصص الاستيراد | القيود على الواردات ، وتقييد العرض الإجمالى. | قيود على التجارة الدولية ، واحتمال وجود اجراءات ثأرية. | مرتفع فى الأجل القصير | إمكانية حدوث مزيد من الاستقرار | أكثر ارتفاعا |
| نظام المدفوعات الناقصة | نظام السعر يعمل وترتفع اسعار المنتج إلى مستوى عادل بواسطة المدفوعات المباشرة | تكلفة عالية على خزانة الدولة، ودرجة عالية من التعقيد الادارى | يتجه نحو الارتفاع | حدوث مزيد من الاستقرار | ربما تكون أقل |
| خطط مخزون الأمان | تقليل العرض فى الأسواق يؤدى إلى رفع السعر، وزيادة العرض تخفض السعر | صعوبة تقرير أسعار الشراء والبيع الصحيحة | فى المتوسط لا تتغير الأسعار | حدوث مزيد من الاستقرار | فى المتوسط لا تتغير الأسعار |
| قيود قصيرة المدى على المعروض، ودعم الشراء وتدميره، ووضع شروط | تقليل العرض فى الأسواق يؤدى إلى رفع السعر، فى المدى القصير | يجب وضع سعر منخفض والإ سوف يتراكم الفائض | ترفع بمقدار ضئيل | حدوث مزيد من الاستقرار | تصبح أعلى قليلا |
| قيود مستديمة على العرض، وحصص تسويقية، وتراخيص للمنتجين | تقليل العرض فى الأسواق يؤدى إلى رفع السعر بشكل مستديم | قيود على صنع القرار فى المزرعة، وجمود فى نمط الانتاج، وتعقيد إدارى | تتجه الأسعار نحو الارتفاع | حدوث مزيد من الاستقرار | تكون أعلى |
| تقليص المدخلات ، وجذب العمال خارج الأرض | تقليل المدخلات، وتقليل الناتج، وزيادة السعر | إحلال مدخلات أخرى يمكن أن يلغى النتائج | يعتمد على تغير الناتج | لا يوجد أى استقرار | يعتمد على تغير الناتج |
| نظام التمييز السعرى | أسعار أعلى فى السوق، مع وجود درجة مرونة طلب أقل | تقييد إدارى، وتشجيع الزيادة طويلة الاجل فى الناتج، وقابلية التطبيق فى حالات معينة | تتجه الاسعار نحو الارتفاع | حدوث مزيد من الاستقرار فى السوق المرن | ترتفع فى أحد الأسواق |

Source: Graham Hallett, p. 207.

جدول رقم (٣)

خصائص ومسئوليات وآثار الأشكال المختلفة لمجالس التسويق

| نوع المجلس التسويقى | مجلس تسويق استشارى وترويجى | مجلس تسويق تنظيمى | مجلس تسويق لاستقرار الأسعار دون الاتجار | مجلس تسويق لاستقرار الاسعار من خلال مخزون الأمان | مجلس تسويق محتكر لتجارة التصدير | مجلس تسويق محتكر للتجارة المحلية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المسئولية الملقاه على عاتقه | يقوم ببحوث السوق والترويج | يقوم بالتحكيم فى نوعية وكمية السلعة المطروحة فى اسواق محددة | يحدد الاسعار التى يحصل عليها المنتجون، ويمكن أن يلعب دور صندوق احتياطى لهذا الغرض | يقوم بالتحكم فى واحتكار تجارة الواردات والصادرات، كما يحدد السعر الأدنى للمزارعين مقدما | المصدر الوحيد للسلعة المعنية، مع التحديد المسبق للسعر الادنى للمزارعين | احتكار التجارة الداخلية |
| طبيعة الالتزام الحكومى | له سلطة الفرض الاجبارى للرسوم على مبيعات السلعة | تخول له سلطة فرض وتحصيل ضرائب على السلعة | تخول له سلطة فرض وتحصيل ضرائب على السلعة | يقدم رأس المال المبدئى ، وضمانات الائتمان التجارى، وتدعيم الرقابة على الواردات | يقدم رأس المال المبدئى، وضمانات الائتمان التجارى من أجل احتكار التصدير | يقدم رأس المال المبدئى، وضمانات الائتمان التجارى من اجل تدعيم الاحتكار المحلى |
| المضمون التجارى | دعم ذاتى طالما يقوم بتحصيل ضرائب على السلعة المعنية | دعم ذاتى طالما يقوم بتحصيل ضرائب على السلعة المعنية | دعم ذاتى طالما يقوم بتحصيل ضرائب على السلعة المعنية | من غير المحتمل أن يغطى تكاليفه، لذلك ينبغى على الحكومة أن تخصص له تمويلا تعويضيا | عادم يتم تغطية نفقات النشاط من خلال الهامش بين السعر المدفوع للمزارعين وسعر البيع | من المحتمل أن يحقق عجزا اذا حدث إفراط فى نفقات التشغيل وتكلفة رأس المال أو فى حالة سوء إدارته |
| الأثر على هيكل السوق الحرة | يستمر هيكل السوق دون حدوث اضطراب | يستمر هيكل السوق فى ظل القيود الموجودة بشرط عدم التمييز بين المشروعات | تستمر عمليات الجملة حرة، وتخضع عملية الشراء من المزارعين للتراخيص التى يمكن أن تكون محددة | تستمر التجارة الداخلية حرة مع خضوعها للمنافسة مع المجلس التسويقى | يتم إلغاء قوائم المصدرين السابقين، أو يطلب منهم العمل كوكلاء للمجلس التسويقى | يتم إلغاء قوائم التجار السابقين، أو يطلب منهم العمل كوكلاء للمجلس التسويقى |

تابع جدول رقم (٣)

خصائص ومسئوليات وآثار الأشكال المختلفة لمجالس التسويق

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المكاسب التى تعود على المنتجين | تحسين عوائد المبيعات بحيث تزيد على الضرائب المفروضة | تحسين عوائد المبيعات، ويمكن أن تكون الكميات المباعة مقيدة بحسب الاساس التاريخى | أسعار شراء الجملة المحددة يمكن أن تكون أقل من سعر السوق | الإعلان عن ضمان حد أدنى للسعر قبل تخطيط عمليات الإنتاج | الإعلان عن ضمان حد أدنى للسعر ولكن محتمل أن يكون السعر منخفضا | الإعلان المسبق عن السعر المضمون، ولكن هذا السعر يمكن أن يكون منخفضا |
| المهارات التسويقية والإدارية المطلوبة | لايحتاج إلى مهارات مرتفعة، ويمكن استئجار الخدمات المطلوبة | يحتاج الأمر إلى مهارات لتقييم منافع الأعمال المناظرة أو التى تمت فعلا | يتطلب الأمر وجود مهارات لتقدير السعر المناسب للمزارعين | يتطلب الأمر وجود كفاءات عالية لتقدير المعروض وتقييم متى يتم الشراء أو البيع للاضافة أو الخصم من مخزون الأمان ، وحسن إدارته | يحتاج الأمر إلى المهارات الإدارية المعتادة، كما يتطلب الأمر وجود كفاءات تستطيع استغلال الوزن الاحتكارى والبحث عن فرص جديدة | يحتاج الأمر إلى المهارات الإدارية المعتادة ، ووجود كفاءات تستطيع البحث عن الفرص. |
| المضامين بالنسبة للمستهلك المحلى | لاتوجد | يمكن أن يترتب عليه حصول المستهلك على نوعية منخفضة من السلعة عند أسعار أعلى | يكون التأثير أكثر مباشرة | يتم حماية المستهلك المحلى من الاسعار المرتفعه جدا عن طريق السحب من مخزون الامان | يكون التأثير أكثر مباشرة | سعر السلعة المباعة ربما يكون أعلى من السعر الذى تحدده السوق الحرة |
| شروط التنفيذ | يتمركز التسويق فى الميناء أو مكان التصنيع | يكون عدد المنتجين قليلا ويسهل التعرف عليهم، أو تمر السلعة من خلال نقاط تصنيع أو تصدير محددة | مشتريات الجملة تكون قليلة نسبيا، ومن السهل التعرف عليها | تكون السلعة سهلة التخزين | يتم التصدير من نقاط محددة يسهل رقابة الشرطة عليها | هناك إمكانية السيطرة على عمليات التهريب من جانب المحتكر |

Source: ( John C. Abbott., p. 20).

جدول رقم (٤)
هيكل اتفاق الزراعة لجولة أورجواى

| نوع القاعدة | دخول السوق فترة الأساس (١٩٨٨/٨٦) | منافسة التصدير فترة الأساس (١٩٨٨/٨٦) | الدعم المحلى فترة الأساس(١٩٨٨/٨٦) |
|---|---|---|---|
| السعر | إلى قيود جمركية تخفيض التعريفات الجديدة بنسبة ٣٦٪ بحد أدنى ١٥٪ | تخفيض بنود الانفاق فى الموازنة العامة للدولة، المخصصة لإعانات التصدير بنسبة ٣٦٪ | تخفيض إجمالى الدعم بمقدار ٢٠٪ فيما عدا تدابير الصندوق الأخضر |
| الكمية | حد أدنى للالتزام بدخول السوق : ٣ ٪ من الاستهلاك المحلى، وبمعدل نمو مقداره ٥٪ | تخفيض الكميات المصدرة المستحقه للدعم بنسبة ٢١٪ | |
| تدابير أخرى | الشرط الوقائى للدولة | قاعدة سريان السلام بين الدول | |

Source: Stefan Tangermann, 1994, p. 150.

## مراجع الدراسة

### أولاً : مراجع باللغة العربية :

١- تشيبر ،آجلى ، ويلتون ، جون : "سياسات الاقتصاد الكلى والأداء الزراعى فى البلدان النامية"، **التمويل والتنمية** ، المجلد ٢٣ رقم ٣ ، سبتمبر ١٩٨٦ .

٢- سعيد النجار ، " الحقوق الأساسية للبلاد النامية فى ظل الجات ومنظمة التجارة العالمية " ، **الندوة القومية الثانية بعنوان الاقتصاد المصرى فى مواجهة تحديات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية** ، مركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية ، جامعة حلوان ،٢٤-٢٢ مارس ١٩٩٩ .

٣- محمد أبو مندور ، جمال محمد صيام ، ( محرران ): **الأرض والفلاح فى مصر: دراسة فى آثار تحرير الزراعة المصرية**، القاهرة : مركز الدراسات الاقتصادية الزراعية - كلية الزراعة بجامعة القاهرة بالاشتراك مع مركز المحروسة للبحوث والتدريب والمعلومات ، ١٩٩٥.ص ص ١٦-٢٩، ص ١١١.

**ثانياً : باللغة الإنجليزية :**

1- Abbott, John C. : **Alternative Agricultural Marketing Institutions** , In: Dieter Elz (Editor), Agricultural Marketing Strategy and Pricing Policy, A World Bank Symposium, Washington, D. C., 1987. p.20.

2- Ahmed Goueli and Ahmed El Miniawy: **Food And Agricultural Policies In Egypt (1970 - 1990). Cairo:** The Ford Foundation , June 1993.p.21, pp.36-47.

3- Allen, George R. : **Agricultural Marketing in Egypt: Issues, Policies and Perspectives** , National Workshop on Agricultural Price and Marketing Policies in Egypt, Cairo: Ministry of Agriculture and Land Reclamation and (FAO), April 1987. pp.29-32.

4- Anderson, Kym : **Implication of the Agreement on Agriculture**, In: OECD, The New World Trading System: Readings, Paris, OECD,1994.

5- Anderson, Kym and Tyers, Rod : **How Developing Countries Could Benefit From Agricultural Trade Liberalization in The Uruguay Round**, In: Ian Goldin and Odin Knudsen (Editors), **Agricultural Trade Liberalization: Implication for Developing Countries,**Paris : OECD and The World Bank, 1990. pp.41-45.

6- Barrette, Christopher B. :" Immiserized Growth in Liberalized Agriculture",**World Development**, Vol. 26 , No. 5 , 1998 .pp. 743-752.

7- Berg, Elliot : **Obstacles to Liberalizing Agricultural Markets in Developing Countries**, In: Dieter Elz (Editor), Agricultural Marketing Strategy and Pricing Policy, A World Bank Symposium, Washington, D. C. The World Bank, 1987. p.22.

8- Brown, Martin and Goldin, Ian : **The Future of Agriculture : Developing Country Implications** , Development Centre Studies . Paris: OECD , 1992 . pp.103-104, pp.113-114.

9- Buckwell, Allan : " The CAP and World Trade " , In : Christopher Riston and David Harvey ( Editors ) , **The Common Agricultural Policy And The World Economy : Essays in the Honour of John Ashton** , C . A .B International , 1991 . p.228-231, p.238.

10- Collins, Bob : **US Agricultural Policy : An Australian Perspective**, The Heritage Foundation Lectures and Seminars , Heritage Lecture No. 527 , June 1995. p.1.

11- Das, Dilip K. : **International Trade Policy: A Developing Country Perspective,** New York : St. Martin's Press, 1990.

12- Elz, Dieter (Ed.): **Agricultural Marketing Strategy and Pricing Policy**, A World Bank Symposium: Washington, D. C., The World Bank, , 1987. pp. 5-6.

13- Food And Agriculture Organization of the United Nations (FAO), **Economic Cooperation among Developing Countries in Agricultural Trade,** Rome FAO Economic and Social Development Papers 70, 1987. pp.5-7,pp.11-18.

14- Gardener, Bruce L. :" Changing Economic Perspective on Farm Problem", **Journal of Economic Literature,** Vol. xxx, March 1992. pp. 62-63, 67-69, 92-95.

15- Hubbard, Lionel and Riston, Christopher : **The Reform of The CAP,** In: Christopher Riston and David Harvey (Editors), **The Common Agricultural Policy And The World Economy: Essays in the Honour of John Ashton,** C.A.B International, 1991. pp.295-298, pp.303-308.

16- Hallett,Graham : **The Economics of Agricultural Policy,** 2ed. Oxford: Basil Blackwell , 1981. pp.224, 228., 234,251.

17- Hathaway, Dale E. : **New World Order in Agricultural Trade** , In: OECD , The New World Trading System : Readings . Paris :OECD, 1994 .

18- Merinda, Ingco and Francis, Ng: **Distortionary Effects of State Trading In Agriculture,** Development Research Group.Washinton D.C: The World Bank, February, 1998.pp.22-23.

19- Josling, Tim : **The CAP and The United States** , In: Christopher Riston and David Harvey ( Editors ) , **The Common Agricultural Policy And The World Economy : Essays in the Honour of John Ashton,** C . A .B International, 1991.pp.265-269.

20- Klum, Anders : **Issues for Agriculture After the Round,** In: "OECD, The New World Trading System: Readings"Paris : OECD, 1994. p.163-166.

21- Koester, Ulrich and Bale, Malcolm D.:**The Common Agricultural Policy : A Review of Its Operation and Effects on Developing Countries** , The World Bank Research Observer, Vol. 5 , no. 1 , January 1990. pp.95-96., pp.98-99,p.109,p.111.

22- Krueger, Anne O. : **The Political Economy of Agricultural Pricing Policy**: Volume 5: A Synthesis of the Political Economy in Developing Countries, A World Bank Comparative Study, 1992. p.5.

23- Lingard, John and Hubbard, Lionel: **The CAP and Its Effects on Developing** , In: Christopher Riston and David Harvey (Editors), The Common Agricultural Policy And The World Economy: Essays in the Honour of John Ashton, C.A.B International, 1991. pp.246-252.

24-Mahe, Louis P. and Roe Terry L. : **EC - US Agricultural Trade Relations: Do Political Compromise Exist ?** , In: Kees Burger , et al., **Agricultural Economics and Policy : International Challenges for the Nineties , Developments in Agricultural Economics** (7), N.Y. : Elsevier, 1991. pp.70-773.

25- Mitchell, Mark and others: **Agriculture & Policy : Methodology for the Analysis of Developing Country Agricultural Sectors** , The Abdul Hameed Shoman Foundation , Amman , by

Ithaca Press London , 1985. pp.103-108.

26- OECD: Agricultural Policies, **Markets and Trade in Transition Economies: Monitoring and Evaluation 1996,** Center For Co-operation With the Economies in Transition, Paris: OECD, 1996.p.10,pp.32-34,pp.47-51, pp.57-59.

27- Paarlberg, Robert : **Agricultural Policy Reform and the Uruguay Round : Synergistic Linkage in a Two-Level Game?,** International Organization , 51 , 3 , Summer 1997. p.413, pp.720-727.

28- Patterson,Lee Ann : **Agricultural Policy Reform in The European Community: a three-level game analysis,** International Organization, Vol. , No. 1, Winter 1997. pp.136-137.

29- Petit, Michel J. : **Agricultural Economics and The Art of Policy Making** In : Kees Burger, Martijan De Groot, Jaap Post, and Vinus Zachariasse, **Agricultural Economics and Policy: International Challenges for the Nineties** , Developments in Agricultural Economics ( 7 ) , N.Y. : Elsevier, 1991. pp.41-42,p.47.

30- Safadi, Raed and Laird, Sam : **The Uruguay Round Agreements: Impact on Developing Countries** , World Development , Vol. 24 , No. 7 , 1996. p.2,1223,1231.

31- Salazar, Antonio P. Brandao and Martin, Will : **Implications of Agricultural Trade Liberalization for the Developing Countries** , Policy Research Working Papers : Agricultural Policies , The World Bank , March , 1993 . pp. 1-2.

32- Schiff, Maurice and Valdes, Alberto : **The Political Economy of Agricultural Pricing Policy:** Volume : **A Synthesis of the Political Economy in Developing Countries,** A World Bank Comparative Study, 1992. pp.22-23.

33- Schott, Jeffrey J. and Buurman Johanna W. :**The Uruguay Round: An Assessment** : Washington, D. C. Institute for International Economics, , November 1994. pp.44-46, pp.50-51.

34- Schuh, G. Edward and Orden, David :" The Macroeconomics of Agriculture and Rural America, In: George H. Peters (Editor), **Agricultural Economics,** An Elgar Reference Collection, Aldershot, and UK. Brookfield, US, 1995. pp.421-423.

35- Timmer, C. Peter : **Food Marketing and Price Policy,** In : Dieter Elz ( Editor ) , **Agricultural Marketing Strategy and Pricing Policy,** A World Bank Symposium, Washington, D. C.; The World Bank ,1987.pp. 66-68.

36- Tsakok, Isabelle : **Agricultural Price Policy.** (N.Y) : Cornell University Press, 1990. p.2 , pp.4-5.

37- **UNCTAD: Commodity Yearbook,** 1995. Geneva: UNCTAD, 1996.

38- **UNCTAD: Handbook of International Trade and Development Statistics,** 1995. Geneva: UNCTAD, 1996.

39- U.S. Department of Agriculture, **Agricultural Policy, Trade, Economic Growth and Development,** Staff report no. AGES 89-19, Economic Research Service, Washington, D. C.: USDA, May 1989. p.IV

40- Zietz, Joachim and Valdes, Alberto : **International Interaction in Food and Agricultural Policies: Effects of Alternative Policies,** In: Ian Goldin and Odin Knudsen (Editors), **Agricultural Trade Liberalization : Implication for Developing Countries,** Paris : OECD and The World Bank, , 1990. p.95.